ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

أزمات الاقتصاد العالمي..
فرص وقيود مصرية

- إدارة أزمات السلطة والدولة في المنطقة العربية (ملف خاص)
- تداعيات محتملة لتأزم الانتقال السياسي في السودان
- متطلبات تعزيز دور مصر الإقليمي في مجال التشييد
- أسباب الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي

NOV 2021
العدد (36)
ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"تعاونكم أساس تقدمنا"

لا يجوز نسخ او استعمال كل او جزء من هذا الكتاب/المطبوعة/المجلة/ الإصدار، بآى شكل من الاشكال، او بأية وسيلة من الوسائل.سواء التصوير او النقل الالكتروني او غيرها، دون إذن كتابى مسبق من الناشر.

/ecsstudies
ecss.com.eg

تقديرات مصرية

أزمات الاقتصاد العالمي..
فرص وقيود مصرية

ecss.com.eg
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

في هذا العدد ..

قضايا الأمن والدفاع (ملف خاص)

تداعيات محتملة لتأزم الانتقال السياسي في السودان

صفحة 24

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (36) - 15 نوفمبر 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- مصر بين الأزمات والفرص

قضايا دولية 10

- **أزمات الاقتصاد العالمي.. فرص وقيود مصرية** (ملف العدد)
- أزمة الطاقة.. صدمة الطلب بعد فتح الاقتصادات
- أسعار الغذاء.. ارتفاعات تغذي موجات التضخم
- سلاسل الإمداد.. اتجاه للتنويع بعد أزمات الشحن

قضايا الأمن والدفاع 22

- **إدارة أزمات السلطة والدولة في المنطقة العربية** (ملف خاص)
- تداعيات محتملة لتأزم الانتقال السياسي في السودان
- أزمات متزامنة تهدد لبنان بالانزلاق إلى الأسوأ
- أزمة تونس بين احتقانات الداخل وضغوطات الخارج
- سيناريوهات تشكيل حكومة العراق بعد الانتخابات

قضايا السياسات العامة 38

- متطلبات تعزيز دور مصر الإقليمي في مجال التشييد

كيف يفكر العالم؟ 46

- أسباب الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي

بيانات وإحصائيات 52

- مصر في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021

الافتتاحية

مصر بين الأزمات والفرص

* د. عبد المنعم سعيد

بحكم موقعها وتجربتها القديمة والحديثة والمعاصرة، ودولتها الوطنية، فإن مصر تتحمل مسئوليات كبيرة إزاء الإقليم الذي تعيش فيه من أجل مصالحها القومية أولًا في تحقيق الاستقرار اللازم لعملية البناء الوطنية، وثانيًا ابتغاء تفادي الفوضى والتهديد الإرهابي والاختراق الإقليمي والدولي، وجميعها ذات آثار سلبية على مستقبل المنطقة كلها.

وتواجه مصر خلال المرحلة الراهنة مجموعتين من التطورات؛ الأولى منها مواتية للأهداف المصرية، والثانية معادية لها. وتنبع الأولى من الدول التي نجحت في الصمود أمام موجات ما سمي "الربيع العربي"، وموجات الإرهاب والجماعات الأصولية الراديكالية، وكان جزء من هذا النجاح يعود إلى رغبة وإرادة في الإصلاح العميق لمجتمعاتها، والسعي نحو إصلاح البيئة الإقليمية حولها من خلال التعبير عن أوضاعها "الجيوسياسية"، وترجمتها إلى أوضاع "جيو-اقتصادية" تتفاعل مع إصلاحاتها الاقتصادية.

في هذا المنحى، كانت مصر رائدة بعمليات ترسيم الحدود البحرية في البحر الأحمر بين مصر والسعودية، وفي البحر الأبيض المتوسط بين مصر وكل من قبرص واليونان. ونتج عن الخطوتين تشكيل منظمة غاز شرق البحر المتوسط، والربط في إطار اكتشافات جديدة للغاز بين مصر والعديد من دول الإقليم في أشكال جديدة من التعاون تشمل استخدامات أنابيب الغاز وتسييل الغاز وتصديره واستخدامه في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة داخل مصر. وفي مجال الربط الكهربائي، امتدت المشروعات المصرية إلى السعودية والسودان وليبيا والأردن.

وجاءت هذه التطورات مواتية للتعامل الإيجابي مع الأزمة الليبية التي حاولت تركيا استغلالها لصالح نفوذها في منطقة شرق البحر المتوسط؛ ولتحقيق رابطة "جيوسياسية" بين مصر والأردن والعراق أسماها السيد "مصطفى الكاظمي" رئيس وزراء العراق "الشام الجديد".

وفي هذا الإطار، جرى تطبيع العلاقات بين الأردن وسوريا دبلوماسيًا وسياسيًا، وتقديم إمدادات الغاز المصري عبر الأردن وسوريا إلى لبنان. مثل هذه التطورات الإيجابية لا تزال في طور الحركة والنمو، والآثار التي يمكن تطويرها في اتجاهات الصراع العربي-الإسرائيلي وتنمية وتطوير الإمكانيات الاقتصادية المصرية من خلال سوق إقليمية متنامية للغاز والصناعة والبناء والتعمير.

أوضاع إقليمية قلقة

على الجانب الآخر، يأتي ثانيًا أوضاع قلقة داخل المنطقة، بعضها يتجه في اتجاه التأزم، وأكثر أمثلته بلاغة الأزمة السياسية في السودان التي جري فيها الانشقاق بين الجانبين المدني والعسكري، بينما وقف الشعب السوداني حائرًا بينهما. الأزمة هنا تنبع من فشل كبير داخل النخبة السياسية السودانية في وقت يواجه فيه هذا البلد تحديات كبيرة استراتيجية (تقسيم الدولة، تحدي سد النهضة الإثيوبي، الحدود السودانية-الإثيوبية) وسياسية (تحقيق التوافق الداخلي) واقتصادية والتي من المرجح أنها ستتأزم أكثر مع المضيّ في توجهات إصلاحية تؤدي بالضرورة إلى درجات كبيرة من الألم.

مع الأزمة في السودان، فإن لبنان يتجه بقوة في اتجاه استحكام أزمته الخاصة حتى بعد تشكيل الحكومة اللبنانية، حيث تتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بسرعة كبيرة في اتجاه الحرب الأهلية، ونوبات واسعة من الهجرة إلى الخارج. ورغم وجود مؤشرات إيجابية في الانتخابات العراقية، فإن تحرك المنظمات الشيعية نحو رفض نتائج الانتخابات، واستئناف "داعش" لعملياتها الإرهابية، يضع إمكانيات التوافق العراقي في مرحلة مضطربة.

أما تونس، فرغم نجاح الرئيس "قيس سعيد" في اتخاذ خطوة الاستقرار بتشكيل حكومة جديدة، فإنه -في الوقت ذاته- وضع نفسه في مسار صدام مع قوى سياسية ممثلة في "اتحاد الشغل" وغيره من الجماعات المدنية. ورغم أن موعد الانتخابات الليبية يقترب في 24 ديسمبر القادم، فإن الاستعدادات لهذه الخطوة لا تزال متخلفة عن بناء الثقة في قيام بناء سياسي جديد يكفل الاستقرار لليبيا.

أيضًا، باتت الحالة الفلسطينية قائمة على صفيح ساخن بعد الانقسام بين فتح وحماس، والضفة الغربية وغزة، والعجز عن إجراء الانتخابات أو تحقيق المصالحة، بينما لا تزال الأوضاع غير مستقرة بين إسرائيل وغزة وداخل الجبهة الفلسطينية بفقدان الثقة في القيادة الفلسطينية. يضاف لكل ذلك أوضاع غير مستقرة ناجمة عن حرب اليمن، والأزمة في سوريا، والتوتر بين إيران ودول الخليج، والتوتر بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى.

هذا العدد من "تقديرات مصرية" يضع كل ما سبق في إطار تطورات هامة على الساحة الدولية ممثلة في أزمة كبيرة تدور حول الطاقة وارتفاع أسعارها على المستوى العالمي. الأزمة هي نتاج زيادة الطلب العالمي على الطاقة بأشكالها المختلفة بسبب بداية الخروج العالمي من أزمة (كوفيد- 19) وتوجه دول العالم إلى تعزيز إمكانيات النمو ومن ثم الطلب المتزايد على الطاقة. النتيجة هي سلسلة من ارتفاعات أسعار السلع، وفي المقدمة منها الغذاء والمواد الأولية، والضغط على سلاسل الإمداد التي ظهرت إبان أزمة الكورونا، ولا يبدو لها انفراج مع زيادة الطلب العالمي عليها من أجل تنشيط النشاط الصناعي في البلدان المختلفة.

قدرات مواجهة الأزمات

الجمع بين هاتين الحالتين الإقليمية والدولية يعطي مصر الكثير من الفرص، وبعضًا من المخاطر. والواقع أن التجربة المصرية خلال السنوات السبع الماضية قد أعطتها الكثير من القدرات المالية والاقتصادية والسياسية التي تجعلها قادرة على تفادي الكثير من هذه الأزمات. وبعد أن نجحت مصر في تخطي أزمة الكورونا دون أزمات في الغذاء أو الدواء أو العملات الصعبة في العموم؛ فإنها الآن أكثر قدرة على مواجهة الظروف الاستثنائية العالمية الراهنة.

كل ذلك يدعو إلى كثيرٍ من الثبات في استمرار عمليات الإصلاح الداخلية في جميع المجالات، والاستمرار في تطوير العلاقات الخارجية بالحفاظ على خطوط مفتوحة مع كل الأطراف المعنية في كل أزمة دون تورط في أحابيل هذه الأزمات. إن الرصيد السياسي والدبلوماسي الذي كونته مصر خلال السنوات الماضية يسمح لها بالحركة في الاتجاهات الاستراتيجية المصرية في شرق المتوسط، وفي شمال إفريقيا، وفي الجنوب حيث السودان والقرن الإفريقي وأزمة السد الإثيوبي التي تهدد المصلحة الوطنية المصرية العليا.

إذ تسمح الحركة السياسية والدبلوماسية لمصر -من خلال البناء على ما قامت به من قبل في صالحها وصالح الإقليم والعالم كله من خطوات إيجابية نحو الاستقرار والمصالح المشتركة والسلام- بتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات الراهنة دون تورط، بينما تبني أرصدة إضافية خاصة مع الدول الكبرى (الولايات المتحدة، وروسيا، والصين) والمنظمات الدولية تسهم في دعم الموقف المصري تجاه إثيوبيا التي لا تملك أيًا من هذه الأرصدة، بينما جبهتها الداخلية تعيش الانقسام والحرب الأهلية الذي هو مدان عالميًا، ويعزل بقوة القيادة السياسية الإثيوبية عن الشرعية الدولية.

قضايا دولية

أزمات الاقتصاد العالمي.. فرص وقيود مصرية

يُعاني الاقتصاد العالمي من تراكب عدة أزمات في الوقت نفسه بما يؤثر على كافة الاقتصادات وإن بدرجات مختلفة. ومن بين أهم الأزمات التي ضربت الاقتصاد العالمي تأتي أزمة الطاقة، حيث يعاني العالم، خاصة أوروبا وآسيا، من ارتفاع بالغ في أسعار الغاز الطبيعي والفحم، مما أدى إلى إحلال النفط محل الغاز الطبيعي، وزاد من مستوى الطلب عليه ليبلغ سعر برميل النفط أعلى مستوى له منذ عام 2018، وذلك بتسجيله أكثر من 85 دولارًا للبرميل، ويتوقع البعض استمرار ارتفاع هذا السعر خلال الفترة المقبلة لتسجيل 90 دولارًا، وربما يبلغ 100 دولار في وقت ما من العام المقبل.

إلى جانب ذلك، كانت هناك أيضًا أزمة غذاء عالمية، مما دفع بسعر العديد من المواد الغذائية كالحبوب والسكر والزيوت النباتية والألبان إلى الارتفاع لأكثر من 30% مقارنة بالأسعار خلال العام الماضي. وكان وراء تفجر هذه الأزمة العديد من العوامل التي ربما كان من أهمها الاضطرابات المناخية التي تمثّلت في فيضانات وسيول في بعض المناطق، وجفاف في بعض المناطق الأخرى، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج خاصة من الحبوب والزيوت النباتية والسكر. وقد ضاعف من أثر هذا العامل اتجاه بلد مصدر كبير للقمح -مثل روسيا- إلى فرض ضريبة على الصادرات لكي تحافظ على الأسعار للمستهلك المحلي.

أما الأزمة الثالثة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي فهي سلاسل الإمداد التي أدت إلى معاناة العديد من الصناعات، مثل: صناعة السيارات، وصناعة الإلكترونيات، نتيجة لنقص رقائق الدوائر المتكاملة التي تدخل في صناعتها، ويمتد الأمر إلى العديد من السلع بدءًا من الخفيفة منها (مثل الأحذية والملابس)، أو المعقد، نتيجة لتفجر الجائحة وزيادة معدلات الإصابات في مراكز رئيسية للإمداد مثل الصين وفيتنام وغيرها من بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا.

في الوقت نفسه، برزت أزمةٌ رابعة تتعلق بالشحن، والتي ظهرت مع ارتفاع مستوى الطلب بشكل كبير على العديد من السلع، وعدم توفر العدد الكافي من الحاويات أو سفن الحاويات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الشحن إلى عدة أضعاف بين آسيا وكل من أوروبا وأمريكا الشمالية، علاوة على ارتباك حركة الشحن، وتكدس السفن والحاويات في بعض الموانئ العالمية مثل ميناءي لوس أنجلوس ولونج بيتش في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الأثر الفوري للأزمات السابقة وغيرها أن ارتفعت معدلات التضخم إلى معدلات لم تحدث منذ أكثر من عشر سنوات في العديد من البلدان. وأضحى السؤال المهم المطروح هو: هل تستجيب السياسة النقدية لذلك ببدء

التشديد ورفع أسعار الفائدة؟. وفي الإجابة عن هذا السؤال كان هناك انقسام. فبعض البنوك المركزية حول العالم (ومن أهمها: البنك المركزي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي) ترى أن ظاهرة التضخم الراهنة هي ظاهرة عابرة وغير دائمة، ولذا ينبغي الانتظار حتى تتحسن سوق العمل أكثر قبل العمل على رفع سعر الفائدة. بينما اتّجهت بنوك مركزية أخرى (مثل: البنك المركزي الروسي، والبنك المركزي البرازيلي) إلى رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال الشهور القليلة الماضية. وربما الظاهرة الأخطر هي تخوف البعض من الدخول فيما يُعرف بالركود التضخمي، حيث يترافق التضخم والركود ويصبح من الصعب الخروج من الأزمة بسهولة.

من الطبيعي أن يكون لمثل هذه الأزمات أثرها على اقتصاد مثل الاقتصاد المصري المندمج في حركة التجارة العالمية، وهذه الآثار ليست في الحقيقة سلبية على طول الخط، حيث إن بعضها إيجابي. ففي الجانب السلبي، يأتي التأثير على ميزان التجارة، حيث قد يزداد العجز نتيجة لاعتماد مصر على استيراد العديد من المواد التي ارتفعت أسعارها في الأسواق العالمية، خاصة من السلع الغذائية، مثل القمح والزيوت النباتية، وكذلك ارتفاع أسعار النفط.

كما أنّ هناك أثرًا على الموازنة العامة للدولة مع ارتفاع أسعار السلع التي يتم دعمها في السوق العالمي عما هو مقدر في الموازنة، بحيث يرتفع العجز فيها إلى مستوى يفوق العجز المتوقع. وطبيعي أن تكون النتيجة الطبيعية لزيادة أسعار الواردات المصرية هي زيادة معدلات التضخم، خاصة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية التي تشكل أغلب السلة التي يقاس بناء عليها معدل التضخم.

أما من الناحية الإيجابية للأزمات العالمية فنجد استفادة قناة السويس من كثافة حركة الشحن والتجارة الدولية، وكذا ارتفاع أسعار الوقود، مما دفع إلى اختيار طريق قناة السويس الأقصر بين آسيا وأوروبا، وهو ما عمل على ارتفاع إيرادات قناة السويس خلال الشهور الماضية. أيضًا إلى جانب ذلك، ربما دفعت حركة تعثر سلاسل الإمداد -كما يتوقع الكثيرون- إلى محاولة نزع تركيز هذه السلاسل وتنويع مصادر إنتاجها، وفي هذه الحالة قد تستطيع مصر، ولا سيما بموقعها الجغرافي الفريد، وباتفاقياتها مع العديد من التكتلات في العالم مثل الاتحاد الأوروبي وإفريقيا، اجتذاب رؤوس أموال أجنبية تنتج بعض السلع التي تدخل في سلاسل الإمداد العالمية.

إشراف وتقديم: أ. مجدي صبحي

مشاركون: أحمد بيومي - بسنت جمال - سالي عاشور

1 - أزمة الطاقة.. صدمة الطلب بعد فتح الاقتصادات:

- وصل سعر برميل النفط إلى أكثر من 85 دولارًا للبرميل مؤخرًا، ويعكس ذلك حجم الأزمة التي تمر بها أسواق النفط بالعالم بعدما كان ذلك القطاع في وضع يُرثى له خلال فترة انتشار جائحة كورونا، حيث انخفض سعر برميل النفط خلالها إلى ما دون 15 دولارًا للبرميل. وجاء ارتفاع الأسعار نتيجة لفتح البلدان حدودها، وانتعاش حركة التجارة العالمية مع زيادة معدلات التلقيح ضد كورونا، وهو ما تسبب في ارتفاع الطلب على النفط بشكل كبير.

- ساهم أيضًا مرور النصف الشمالي من الكرة الأرضية بطقس بارد في زيادة الطلب على مصادر الطاقة اللازمة للتدفئة (الغاز والنفط)، فضلًا عن السحب من المخزونات في الدول المستهلكة الرئيسية لتنخفض عن متوسطاتها الطبيعية مما تسبب في أزمة طلب تحفظي (طلب زائد عن الحاجة) على الطاقة لتجنب مخاطر عدم القدرة على الحصول عليها في المستقبل. في الوقت نفسه، أدت حالة الجفاف التي ضربت البرازيل إلى تراجع المياه في أكبر خزاناتها بنسبة 25%، مما أثر على قدرتها على إنتاج الكهرباء (الطاقة الكهرومائية)، ودفعها لاستبدالها بالغاز الطبيعي، الأمر الذي أسهم في زيادة الطلب على الغاز.

- تصاعدت أزمة توفر الغاز الطبيعي في أوروبا وآسيا قبيل دخول فصل الشتاء البارد، مما أدى إلى مضاعفة أسعاره، وحدث الأمر نفسه للطلب على الفحم حيث ارتفعت أسعاره. وكان لتلك الارتفاعات أثر على فواتير استهلاك الكهرباء لدى المواطنين في الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة في أمريكا وأوروبا وآسيا التي اعتادت الحصول على الطاقة الرخيصة. وتسببت تلك المشكلات في حدوث نقص في الطاقة بالصين التي اضطرت إلى تعطيل الإنتاج في العديد من المصانع، خاصة كثيفة استخدام الطاقة منها، وهو ما تسبب في تأثر المقاطعات الصينية بانقطاع الكهرباء في الفترة القليلة الماضية.

- أدّى ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى زيادة استهلاك الكهرباء تحديدًا، وخاصة الصناعات التي تعتمد على الوقود الأحفوري، حيث ارتفعت أسعار الغاز لتصل إلى 10 أضعاف مستواها منذ عام في كل من أوروبا وآسيا، في حين تضاعف سعر الغاز الطبيعي إلى ثلاثة أضعاف في الولايات المتحدة الأمريكية وفقًا لأسعار أكتوبر.

- من المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة مع الغذاء في العالم إلى أثر كبير على

ارتفاع معدلات الفقر في العالم، خاصة في الدول الأقل نموًا والدول النامية. إذ تُنذر التوقعات بأن أسعار الطاقة الحالية مع دخول فصل الشتاء ستتجاوز مستوى 100 دولار لبرميل النفط مع زيادة الطلب بسبب التحول عن الغاز المرتفع السعر. كما توجد توقعات أخرى ترى أن هناك احتمالًا بأن يصل سعر المليون وحدة حرارية من الغاز إلى 30 دولارًا، وأن يبلغ سعر طن الفحم 190 دولارًا أمريكيًا.

- قد يؤثر ارتفاع سعر النفط على الموازنة العامة في مصر، فمع وصول الأسعار العالمية لبرميل النفط إلى أكثر من 85 دولارًا، وهو أعلى مستوى له منذ أكتوبر 2018 مقابل سعر 60 دولارًا للبرميل وفقًا لمستهدف موازنة العام المالي 2021/2022؛ فإن تأثيرها على الموازنة سيكون محدودًا، خاصةً أن اجتماع اللجنة الوزارية المسئولة عن وضع أسعار الوقود يتم على أساس ربع سنوي (كجزء من آلية التسعير التلقائي للوقود).

- إلا أن تلك الآلية المصرية للتسعير سيكون لها تأثير على معدلات التضخم في مصر، خاصة حال إعادة تسعير السولار الذي يرتبط بشكل أكبر بمعدلات التضخم، وهو ما لم تقم به الحكومة المصرية خلال المراجعات السابقة. إذ شهدت أسعار البنزين عدة

تغيرات مع ثبات أسعار السولار، بينما وصلت عالميًا أسعار طن السولار إلى 721 دولارًا، مما يعني أن سعر اللتر الواحد يبلغ 0.60 دولار. وتُشير التقديرات إلى أن ذلك السعر أكبر من سعر البيع بالتجزئة في محطات الوقود في مصر بنسبة 30 – 40% تقريبًا، ومن ثم فإن تأثير أسعار البترول على التضخم في مصر رهنٌ باتخاذ الحكومة قرارًا بإعادة تسعير السولار.

2 - أسعار الغذاء.. ارتفاعات تغذي موجات التضخم:

- سجّل مؤشر أسعار الغذاء الشهري لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أعلى مستوياته في عام خلال شهر سبتمبر 2021 عند 130 نقطة مقارنة بنحو 113.3 نقطة خلال يناير الماضي، وهو ما يمثل زيادة بنحو 14.73% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. أما المؤشرات الفرعية فتشير إلى ارتفاع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بأعلى وتيرة شهرية خلال سبتمبر بنحو 2.9% مقارنة بباقي المؤشرات بدعم من ارتفاع أسعار زيوت النخيل للشهر الثالث على التوالي لتبلغ أعلى مستوياتها في 10 سنوات، وذلك نتاجًا لارتفاع الطلب العالمي على الواردات بالتزامن مع تدني الإنتاج في ماليزيا بفعل استمرار النقص في اليد العاملة المهاجرة.

- سجّل أيضًا مؤشر أسعار الحبوب ارتفاعًا قدره 2.6%، حيث استحوذ القمح تحديدًا على النسبة الأكبر من الزيادة بسبب التدهور المناخي وارتفاع معدلات الطلب، وقرار روسيا بفرض رسوم على صادراتها من القمح للخارج. وجدير بالذكر أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية قد جاءت قبل انتشار الوباء، حينما تعرضت الصين لتفشي حمى الخنازير الإفريقية في صيف عام 2018، مما أدى إلى ارتفاع أسعار لحوم الخنازير، وتفاقم الوضع بفرض رسوم الاستيراد الصينية على لحم الخنزير وفول الصويا في الولايات المتحدة خلال النزاع التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.

المؤشرات الفرعية لأسعار الغذاء في العالم

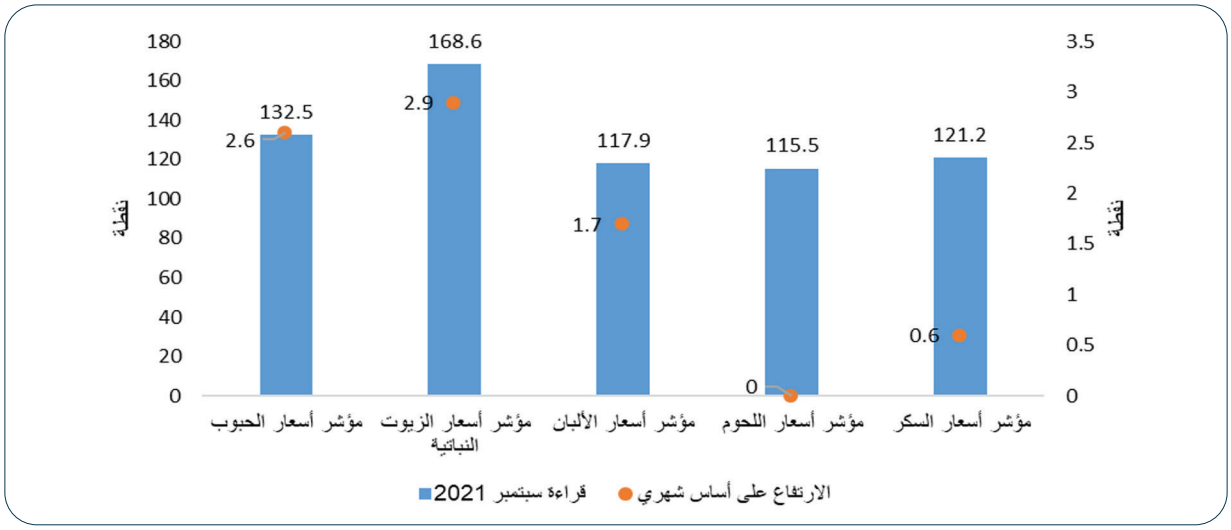

- يُمكن تفسير اختلال توازن العرض والطلب في سوق السلع والإمدادات الغذائية، والذي أسفر عن الموجة التضخمية التي يشهدها العالم حاليًا، من خلال العوامل الآتية:

- التغيرات المُناخية المتمثلة في حالات الجفاف الشديد، والأعاصير، والفيضانات الموسمية، وغيرها من الظواهر الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، ونقص الإنتاجية الزراعية لبعض المحاصيل.

- مساهمة الإجراءات الاحترازية الناجمة عن انتشار فيروس كورونا حول العالم في إغلاق المصانع، وتوقف النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية.

- اتّجاه الأفراد إلى تخزين المواد الغذائية والاستهلاكية الهامة خلال فترة الوباء، مما أسفر عن ارتفاع الطلب، في وقت يعاني فيه العالم من تناقص معروض تلك السلع.

- اضطرابات قطاع الشحن وسلاسل التوريد، حيث ارتفعت أسعار الشحن البحري بحوالي 3-2 مرات في الأشهر الماضية، بينما أدى ارتفاع أسعار البنزين ونقص سائقي الشاحنات في بعض المناطق إلى ارتفاع تكلفة خدمات النقل البري.

- ارتفاع أسعار منتجي الأغذية العالمية لتصل إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات، وقد قام بعض المنتجين بنقل هذه الزيادة إلى المستهلك.

- انتقال تداعيات أزمة الطاقة ونقص إمدادات الغاز الطبيعي إلى الصناعات الهامة للقطاع الغذائي كالأسمدة، حيث أجبرت الأزمة العديد من المصانع والشركات على خفض إنتاجها أو إغلاق مصانعها.

- سعي الدول لإنتاج الوقود الحيوي المنتج من مواد نباتية لمحاربة تهديدات التغيرات المناخية، وهو ما يزيد من الضغوطات المفروضة على المحاصيل الزراعية.

- من الممكن أن تتسبب الموجة التضخمية في تحجيم إمكانية تأمين الأفراد لاحتياجاتهم الغذائية، وتفاقم من مشكلات الأمن الغذائي التي تعاني منها الاقتصادات الناشئة، مع ارتفاع معدلات البطالة في ظل إغلاق المصانع والمتاجر. وبالإضافة إلى ذلك، قد تدفع الأزمة البنوك المركزية إلى رفع معدلات الفائدة من جديد بعد خفضها خلال أزمة كورونا.

- تتركز التأثيرات السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الاقتصاد المصري في أربع نقاط رئيسية، هي: تضرر الميزان التجاري، والموازنة العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وتأثر الاستثمارات الأجنبية في أدوات الدين المحلية، ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

- **اتساع عجز الميزان التجاري:** تعتمد مصر على الواردات في تأمين احتياجاتها الغذائية، ولا سيما القمح، بضغطٍ من الفجوة المتسعة بين الطلب والإنتاج المحلي، حيث تبلغ نسبة واردات المواد الغذائية من إجمالي الواردات السلعية نحو 20.7%، وفقًا لتقديرات البنك الدولي، كما ارتفعت قيمة واردات مصر من

القمح لتبلغ 762.6 مليون دولار خلال الربع الثالث من العام المالي 2020/2021 مقارنة مع 611.9 مليون دولار خلال الربع السابق. ولهذا، قد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء إلى اتساع عجز الميزان التجاري غير البترولي البالغ 42.1 مليار دولار خلال العام المالي الماضي، ومن شأن زيادة فاتورة الاستيراد أن تثقل كاهل الاحتياطي النقدي المصري بما يؤثر على قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار.

- **زيادة الضغط على الموازنة العامة:** حدد مشروع موازنة العام المالي 2021/2022 سعر القمح المخطط استيراده بقيمة تبلغ 255 دولارًا للطن، مقارنة مع 193.8 دولارًا للطن خلال العام المالي السابق 2020/2021، بزيادة بلغت 61.2 دولارًا. ومن المتوقّع أن تُترجَم الزيادة في سعر القمح الفعلي الذي بلغ في آخر مناقصة 332 دولارًا للطن مقارنة بسعره التقديري بمشروع الموازنة إلى زيادة العجز المالي خلال العام الجاري، وضياع مستهدف خفض العجز الكلي إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

تقديرات أسعار القمح العالمية بالموازنة العامة المصرية

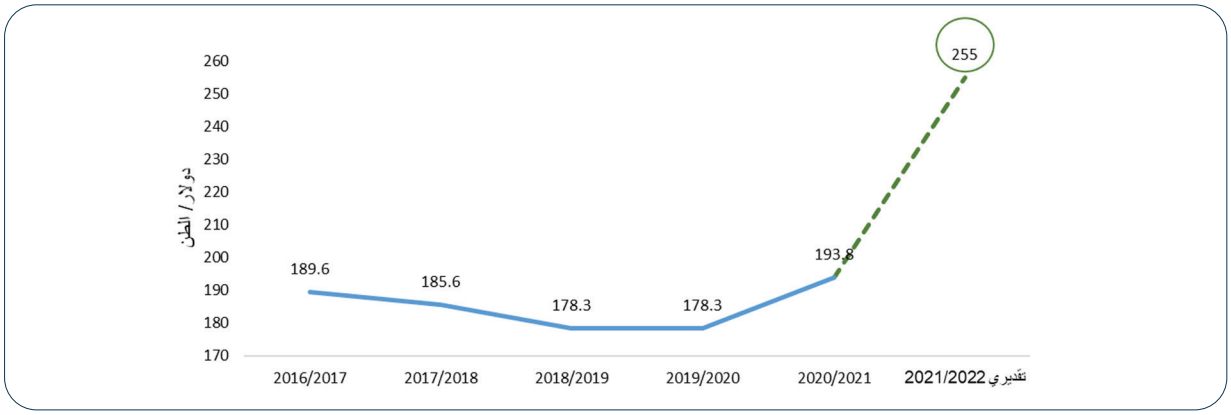

- **ارتفاع معدلات التضخم:** يمثل بند الأغذية والمشروبات نحو 35.87% من مؤشر أسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية. لذا، من المرجح أن يؤثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالميًا على مستوى الأسعار محليًا انطلاقًا من مبدأ "التضخم المستورد" الذي ينشأ بسبب اعتماد الدولة على السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وكانت أسعار السلع الغذائية والمشروبات قد ارتفعت بنحو 7.26% خلال ثمانية أشهر في عام 2021 من 97.7 نقطة في يناير مسجلة 104.8 نقاط بحلول شهر أغسطس من العام الجاري.

مؤشر الطعام والشراب شهريًا في عام 2021

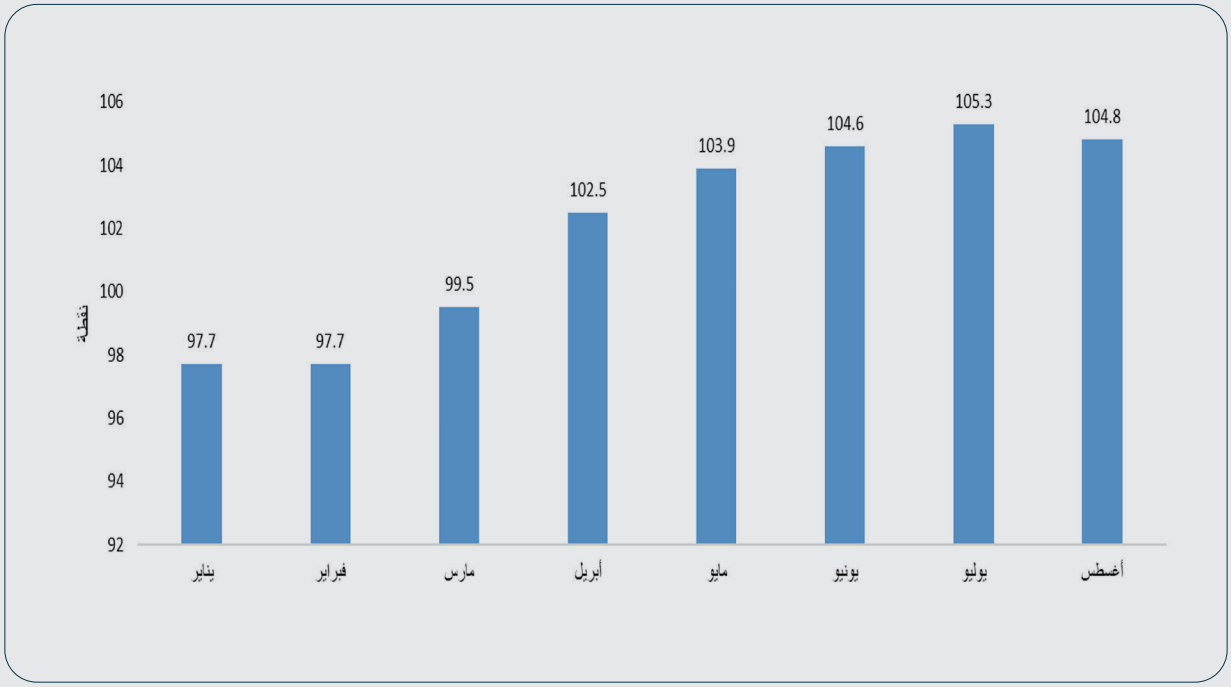

- **تراجع جاذبية أدوات الدين المحلي:** مع تسارع معدّلات التضخم، بدأ عددٌ من البنوك المركزية في سحب حزم التحفيز النقدي التي أطلقتها لمواجهة الركود الاقتصادي العام الماضي، حيث يستعدُّ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لإبطاء وتيرة برنامج شراء الأصول، مما أعطى إشارة للأسواق باحتمالية رفعه لمعدلات الفائدة، في حين أنَّ نظراءه في النرويج والبرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية، قد قرروا زيادة أسعار الفائدة بالفعل. وقد يمثل هذا الأمر مخاطرة بالنسبة للسوق المصرية بسبب احتمالية تقويض جاذبية أدوات الدين المحلية التي تطرحها الدولة، حيث يهرع المستثمرون إلى الاقتصادات المتقدمة مع بدء رفعها لأسعار الفائدة، مما يؤدي إلى نزوح استثمارات الأجانب من الأسواق الناشئة.

- قد يكون من المهمّ أن تسعى الحكومة المصرية لمواجهة أزمة ارتفاع الأسعار العالمية للقمح عبر تنويع مصادر توفير المنتج من خلال فتح مناشئ جديدة، وتشجيع المزارعين على زيادة المساحات، والتوريد عبر الإعلان عن سعر البيع قبل الزراعة، وإجراء محادثات مع بنك "سيتي جروب" للتوصل إلى اتفاق بشأن التحوط من زيادات أسعار القمح العالمية، وتعزيز مساهمة المشروعات الزراعية القومية كالدلتا الجديدة ومشروع الصوامع في امتلاك مصر مخزونًا من القمح يكفي لمدة خمسة أشهر مقبلة.

3 - سلاسل الإمداد.. اتجاه للتنويع بعد أزمات الشحن:

- أدت أزمة وباء (كوفيد- 19) إلى إحداث تأثيرات واسعة النطاق على سلاسل الإمداد والتوريد حول العالم، حيث ساهمت في توقُّف العديد من هذه السلاسل عن العمل، مما أثَّر على جانبي عرض وطلب المنتجات، كما كشفت عن العديد من أوجه قصور البنية الحالية لسلاسل التوريد، كونها تتركز جغرافيًا، وتسيطر عليها شركات كبرى. إذ تُشير التقديرات إلى أن نحو أربع شركات قد نقلت حوالي 20% من سوق الحاويات في العالم في عام 2000، ونحو 60% في عام 2020، وقد دفع هذا نشاط حركة التجارة عبر الإنترنت لزيادة الطلب على الخدمات اللوجستية بنسبة 15%. **ويُمكن ملاحظة التأثيرات على الشحن في ثلاثة قطاعات نقل عالمية رئيسية، هي:**

- **التأثيرات على الشحن البحري:** فقد ساهم انتعاش حركة التجارة في مجال السلع المعمرة على وجه الخصوص، في بروز ضغوط على الطلب على الحاويات والسفن وأعمال الموانئ في العالم. وقد ارتفعت أسعار حاويات الشحن بطريقة سريعة، لتتخطى مستوى أعلى بعشر مرات مقارنة بقيمتها قبل عامين، كما ارتفعت أسعار تأجير الحاوية التي يبلغ طولها 40 قدمًا بنحو 8 أضعاف، مقارنة بمتوسط سعرها قبل الجائحة.

ارتفع مؤشر البلطيق للبضائع الجافة إلى أعلى مستوياته منذ 12 عامًا، والذي يعبر عن سفن البضائع للسلع الجافة (الحبوب، والسكر، الفحم، الحديد) في سبتمبر 2021. كما ارتفع المؤشر العام الذي يأخذ في الاعتبار معدلات السفن الكبيرة، والباناماكس، والسوبراماكس، والسفن اليدوية، 91 نقطة، أو 2%، إلى 4651، ليبلغ ذروته في 12 عامًا تقريبًا. وتجدر الإشارة إلى أن معظم تكاليف الشحن وتأجير السفن يتم تسعيرها لفترات تعاقدية سابقة، والتي يمكن أن تستمر لمدة عام أو أكثر؛ إلا أن الأسعار ستنعكس بشكل متزايد على الأسعار المتعاقد عليها في عام 2021، ولذلك من المتوقع زيادة أكبر قادمة في تكاليف الشحن مستقبلًا.

- **التأثيرات على الشحن البري:** إذ تأثرت عملية نقل البضائع عن طريق الشاحنات في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بانخفاض عدد السائقين، مما أدى إلى المزيد من تكدس البضائع في الموانئ المزدحمة بالفعل، كما تأثرت تكاليف الشحن بصورة رئيسية بارتفاع أسعار الوقود، كما نما الطلب على خدمات السكك الحديدية في بعض البلدان بسبب ارتفاع أسعار الشحن الجوي والبحري، ووقت عبور أطول للشاحنات.

- **التأثيرات على الشحن الجوي:** فقد شهدت تراجعًا ملحوظًا خلال الفترات السابقة، حيث انخفضت الأحجام بنسبة 19% في مارس 2020 بسبب الانخفاض الحاد في عدد ركاب الرحلات الجوية، لكن مع استئناف حركة الأفراد والبضائع، فإن أسعار الشحن الجوي قد شهدت زيادة كما تشهد بعض شركات النقل تأخيرات مع زيادة الازدحام في المطارات. وقد أشار موقع بلومبيرج إلى الارتفاع الجنوني في تكاليف شحن الحاويات لتتخطى 8 آلاف دولار أمريكي لكل حاوية شحن (30 قدمًا) وذلك بالنسبة للحاويات من آسيا إلى أوروبا، وذلك مقارنة بأقل من ألفي دولار للحاوية قبل عام 2021، وهو ما يعكسه الشكل التالي.

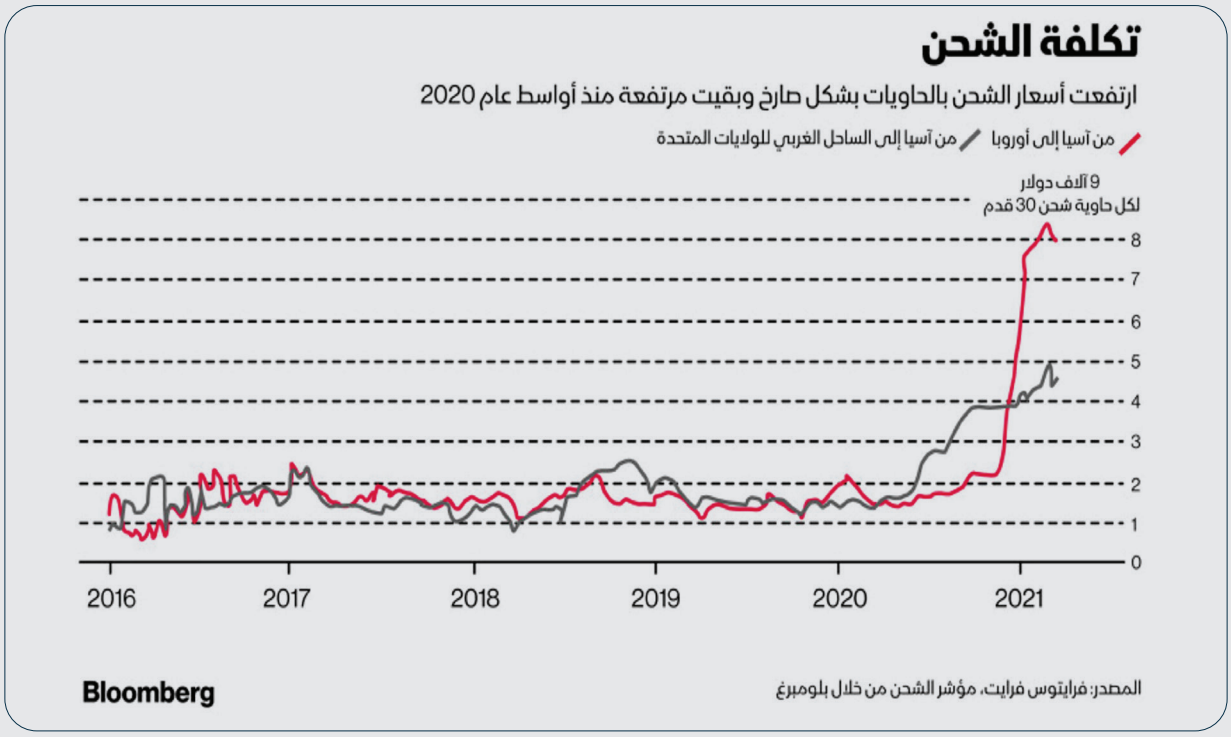

- أسفر ارتفاع تكلفة الشحن عن إشعال معدلات تضخم أسعار السلع العالمية، حيث تشير توقعات مؤسسة كابيتال إيكونوميكس البريطانية للأبحاث الاقتصادية، وفقًا لأحدث تقرير لها في نوفمبر 2021، إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة على مستوى العالم بنحو 10% كنتيجة لتضاعف أسعار الشحن البحري، حيث تتراوح التقديرات العالمية لتكاليف

الشحن كنسبة من التكلفة الإجمالية للسلع المستوردة في السنوات الأخيرة بين 5 و15%.

- تُعد مصر مركزًا مهمًا في حركة النقل العالمية، إذ تربط آسيا وروسيا من جانب، بأوروبا وإفريقيا من جانب آخر، ويظهر هذا جليًا في انتعاش حركة التجارة الدولية عبر قناة السويس، كما أظهرت أزمة إيفرجرين مدى أهمية مصر كحلقة وصل بين أجزاء العالم المترامي، وعند تتبع حركة الشحن عبر قناة السويس في الفترة السابقة، فيلاحظ عدم تأثرها باختلالات سلاسل التوريد، ولكن الإيرادات المتحققة قد ارتفعت في الفترة السابقة مقارنة بمثيلتها قبل الجائحة.

- ربما تستفيد مصر من الاتجاه لتنويع مصادر الإمداد وفك التركز الذي يعاني منه العالم الآن، وقد تكون هذه الاستفادة في شكل توجه استثمارات أجنبية مباشرة إليها لإقامة بعض سلاسل الإمداد. لذا، تجدر الإشارة إلى أهمية منطقة قناة السويس، والعمل على تعزيز دورها كمركز لوجستي عالمي ومحوري في سلاسل التوريد العالمية، وكقطب من أقطاب النمو عبر تعزيز التواجد على خريطة أعمال الخدمات البحرية العالمية، وإنشاء مركز متكامل للخدمات البحرية، والتحول من مفهوم المناطق الصناعية إلى المدن الصناعية المتكاملة لجذب مزيد من الاستثمارات، وتعزيز تنافسية قناة السويس على خريطة الملاحة العالمية. في المقابل، قد تتأثر مصر سلبًا بالموجة التضخمية التي تخلفها أزمة الشحن العالمية، كما قد تتأثر بتأخيرات في توقيتات التسليم، خاصة وأن مصر تعتمد بصورة أساسية على السلع الوسيطة من الخارج.

قضايا الأمن والدفاع

1. تداعيات محتملة لتأزم الانتقال السياسي في السودان
2. أزمات متزامنة تهدد لبنان بالانزلاق إلى الأسوأ
3. أزمة تونس بين احتقانات الداخل وضغوطات الخارج
4. سيناريوهات تشكيل حكومة العراق بعد الانتخابات

ملف خاص

تداعيات محتملة لتأزم الانتقال السياسي في السودان

* **عبدالمنعم علي**

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أعلن الفريق "عبدالفتاح البرهان" رئيس المجلس السيادي في السودان، في 25 أكتوبر 2021، حل الحكومة ومجلس السيادة وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، معتبرًا أن هذه الإجراءات هي تصحيح لمسار الثورة السودانية، في المقابل رفضت قوى إعلان الحرية والتغيير هذه الإجراءات، ودعت للعصيان المدني الشامل، ونزول السودانيين للشارع. جاءت تلك الخطوة لتعبر عن تأزم المشهد الانتقالي في هذا البلد، لا سيما مع الأزمات المتراكمة والاستقطابات الحادة بين المكونين العسكري والمدني في السودان التي تزامنت مع اقتراب تسليم السلطة من الجانب العسكري للجانب المدني وفقًا لما نصت عليه الوثيقة الدستورية.

احتقانات متعددة

- شهد المكون العسكري احتقانًا ممتدًا بين مكوناته الثنائية (المؤسسة العسكرية وقوات الدعم السريع)، فعلى الرغم من المواءمات التي وقعت بين المكونين إبان ثورة ديسمبر 2019، إلا أن هناك حالة من التنافر بين أجندتهما. في الوقت نفسه، ترغب قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين (المكون المدني) والداعمون بصورة أساسية للحكومة السودانية في تحقيق انتقال السلطة لهم وفقًا للوثيقة الدستورية.

- أربكت هذه الاحتقانات المشهد السوداني، إذ بدا الطرفان (المدني والعسكري) يلقيان باللائمة على الآخر في تفاقم أزمات البلد المتفاقمة. فعلى سبيل المثال، ألقى رئيس الوزراء "عبدالله حمدوك" العبء على المكون العسكري، إذ ربط خلال

زيارته إلى مقر قيادة قوات الدعم السريع بالخرطوم، في 15 سبتمبر 2021، بين إصلاح القطاع الأمني والعسكري وبين كافة قضايا المرحلة الانتقالية، وبدون قيام الجيش الوطني الموحّد لا يمكن أن يتحقق إنجاز يُذكر في القضايا الأخرى. وفي مناسبات أخرى، دعا "حمدوك" إلى توحيد المؤسسات العسكرية لكي يتمكن السودان من تجاوز باقي القضايا السياسية والاقتصادية المُلحّة. يقابل هذا توجهٌ مماثل من جانب المكون العسكري الذي يتهم المكون المدني بالمسئولية عن تردي الأوضاع وحالة الفشل في إدارة الملفات الأخرى.

- في ضوء تلك التجاذبات فإن إعلان "البرهان" حلّ مجلس السيادة والحكومة قد تزامن أيضًا مع عدد من المتغيرات، منها: تفاقم أزمة شرق السودان، وتصاعد التظاهرات المناوئة للمكون العسكري وامتداد رقعتها الجغرافية، كما أنها تأتي في أعقاب مشهد أمني مضطرب على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة من جانب سلاح المدرعات التي وقعت في الحادي والعشرين من سبتمبر 2021.

- برز تنافر داخل المكون المدني، وهو ما تجلى في التفكك الذي شهدته دائرة قوى الحرية والتغيير؛ إذ انسلخ عدد من الأحزاب والمجموعات والحركات المسلحة من تلك الدائرة في الثالث من أكتوبر 2021، والتي تركزت في كل من حركة تحرير السودان (فصيل أركو مني مناوي)، وكذلك حركة العدل والمساواة التي يقودها "جبريل إبراهيم"، وفصيل آخر ينتمي لحزب البعث.

ونتج عن ذلك إطلاق ميثاق "التوافق الوطني لوحدة قوى الحرية والتغيير" بغرض توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية، وهو ما رفضته قوى الحرية والتغيير.

- لوحظ أن تكتل شرق السودان بات ظهيرًا شعبيًا داعمًا للمكون العسكري، خاصة وأن هناك مطالبات جاءت من تلك الرقعة الاستراتيجية تنادي بإقالة الحكومة السودانية، لذا فإن الموقف الراهن لمجلس نظارات "البجا" جاء داعمًا لتحركات الجيش التي أطاحت بالحكومة السودانية.

تداعيات محتملة

ثمة تداعيات محتملة قد تترتب على الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية يوم الخامس والعشرين من أكتوبر 2021، ومن أبرزها:

- **تصاعد الضغوط الدولية:** إن التصدعات البينية بين المكونين العسكري والمدني وتعثرات المرحلة الانتقالية تُنذر بالعودة إلى تصاعد الضغوط الدولية التي شهدها السودان منذ التسعينيات وعلى مدار حكم "البشير"، وهو ما برز في تصريح المبعوث الأمريكي الخاص للسودان "جيفري فيلتمان" في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 بأن قرارات "البرهان" الأخيرة تُعرّض المساعدة الأمريكية للسودان للخطر. وبالفعل علقت الولايات المتحدة لاحقًا مساعدات بـ700 مليون دولار لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، وهو ما يشي باحتمال فقدان الخرطوم لشركائها الدوليين، وخاصة الولايات المتحدة التي دعمتها في مرحلة ما بعد "البشير".

- **تصاعد مخاطر التفكك:** إذ تمثل معضلة شرق السودان، الذي يُمثل المنفذ البحري الوحيد للسودان وقوة استراتيجية له، محركًا جوهريًا لاندلاع الأزمة الحالية بعد أن فشلت الإدارة الراهنة في احتوائها، مما يُنذر بفتح المجال أمام مخاطر التفكك. وقد برز ذلك في استغلال مجلس "نظارات البجا والعموديات المستقلة" الوضعية المضطربة بين المكونين المدني والعسكري للضغط نحو إلغاء مسار شرقي السودان في مفاوضات جوبا. ومن المرجح تزايد نبرة الانفصال، حيث هدّد مجلس نظارات البجا بشرق السودان، في 22 أكتوبر 2021، باستخدام ورقة الحكم الذاتي والانفصال في حال فشل التوصل إلى تفاهمات بشأن مطالب الشرق.

- **تهديد اتفاق "جوبا" للسلام:** يُعد اتفاق جوبا للسلام بمثابة إنجاز نسبي تحقق في المرحلة اللاحقة لرحيل نظام "البشير". ولعلّ الوضع الراهن سوف يُلقي بظلاله على هذا الاتفاق، وذلك لكونه سببًا ونتيجة لوضعية التصادم بين المكون العسكري والمدني من جانب، وبين مجلس السيادة الانتقالي والحركات المسلحة من جانب آخر، خاصة في ضوء المشروطية التي وضعتها الحركة الشعبية قطاع الشمال (جناح عبدالعزيز الحلو) بربط استكمال مسار التفاوض بالاستجابة لشرطين، هما: فصل الدين عن الدولة، ودمج قوات الدعم السريع في إطار المؤسسة العسكرية، وهو ما يرفضه "حميدتي" قائد هذه القوات. وأسفر ذلك عن جمود المفاوضات، وإعلان الحركة عن التأهب العسكري في 20 سبتمبر 2021، بما يهدد بإفراغ اتفاق جوبا من مضمونه، وتراجع بعض الحركات المسلحة الموقعة عليه.

- **اندلاع اضطرابات أمنية:** قد تؤدي الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العسكرية في 25 أكتوبر 2021 إلى خلق مناخ يفضي إلى اضطرابات أمنية، ولا سيما مع الانقسام بين الحركات إزاء هذه الإجراءات. فبينما تدعم حركتا "مناوي" و"جبريل إبراهيم" هذه الإجراءات من جهة، فإن حركات أخرى تطالب بمدنية الحكم، على رأسها حركة "مالك عقار" وحركتا "الهادي إدريس" رئيس الجبهة الثورية، و"الطاهر أبو بكر حجر" رئيس تجمع قوى تحرير السودان، حيث شددوا على مدنية الدولة ورفض الحكم العسكري. وتزداد خطورة ذلك في أن تلك الحركات تمتلك قوات مسلحة في العاصمة الخرطوم.

ختامًا؛ يواجه السودان تأزمًا في الانتقال السياسي يهدد بعودة الاضطرابات إلى البلاد، وتتزايد كلفة هذا التأزم في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها عدد من الولايات السودانية (شرق السودان، دارفور)، وكذلك الضغوطات الإقليمية في عدد من الملفات كما هو الحال بالنسبة لأزمتي الحدود السودانية-الإثيوبية، وأزمة سد النهضة.

أزمات متزامنة تهدد لبنان بالانزلاق إلى الأسوأ

* **محمد عبدالرازق**

باحث بالمرصد المصري

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تدخل الأزمة اللبنانية في معترك خطر، إذ لم يمضِ سوى شهر على نيل حكومة "نجيب ميقاتي" الثقة من مجلس النواب حتى تفجرت أزمة الاشتباكات المسلحة في "الطيونة"، في 14 أكتوبر الجاري، التي أدت إلى مقتل سبعة وإصابة العشرات، لتبعث بذلك إشارات على أن سيناريوهات نشوب الحرب الأهلية قد لا تكون بعيدة عن هذا البلد الذي يعاني تأزمًا متعدد المستويات، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وسط تراشقات طائفية مستمرة بين النخب والقادة في لبنان بلغت حدّ تهديد "حسن نصر الله" -زعيم حزب الله اللبناني- حزبَ القوات اللبنانية ورئيسه "سمير جعجع" بأن لديه مائة ألف مقاتل.

جذور التأزم

- **المعضلة الطائفية:** بُني النظام السياسي في لبنان على التقسيم بين مكونات المجتمع وعرقياته وطوائفه، وتمت مأسسة هذا التقسيم في اتفاق الطائف 1989 الذي بُني على أنقاض الحرب الأهلية والدستور الصادر عام 1990، ونص على هذه التقسيمات الطائفية بأن توزع مقاعد مجلس النواب بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ونسبيًا بين طوائف كل من الفئتين، ونسبيًا بين المناطق. وكانت هذه التقسيمات الطائفية مدخلًا إلى تمددها لكافة مناحي إدارة الدولة اللبنانية، ولم تقتصر على مجلس النواب فقط. وعلى الرغم من أن هذا "التمثيل الطائفي" الذي نص عليه اتفاق الطائف كان سببًا في إنهاء الحرب الأهلية، وخلق حالة سلام هشة بين مكونات المجتمع اللبناني؛ إلا أنه كان العقبة الأكبر أمام استقرار لبنان، وبات السبب الرئيسي في الخلل الهيكلي في إدارة شئون الدولة، والصراع المستمر بين

مكونات الحكم التي ظلت ثابتة منذ الحرب الأهلية بموجب هذه الآلية، مما يخلق أزمة سُلطة ممتدة بأسس ومبادئ دستورية.

- **التدخلات الإقليمية:** جاءت الطائفية السياسية في لبنان متبوعة بتدخلات إقليمية ودولية أضحى بموجبها لبنان أزمة إقليمية في حد ذاته، وأضحت هذه التدخلات ضابطة للاستقرار والفوضى داخل لبنان في آن واحد، ومحددًا فاصلًا لمسارات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، وهو ما تظهر تجلياته في التطورات المتلاحقة؛ إذ ظل ملف تشكيل الحكومة رهنًا بتجاذبات إقليمية ودولية منعكسة على الداخل طيلة نحو 13 شهرًا، ولم تشكل حكومة رئيس الوزراء "نجيب ميقاتي" إلا بتفاهمات كان طرفاها الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" والرئيس الإيراني "إبراهيم رئيسي".

ويمثل "حزب الله" وجهًا بارزًا لهذه الأقلمة اللبنانية؛ إذ حافظ الحزب على سلاحه دون بقية القوى بوصفه "سلاح المقاومة"، وتدخل عسكريًا في الأزمة السورية، واستطاع بموجب هذا السلاح فرض إرادته السياسية في الكثير من المواقف منذ عام 2008، فضلًا عن فرض إرادته الاقتصادية مؤخرًا. ففي وقت يعاني فيه لبنان أزمة اقتصادية حادة وشحًا في إمدادات الطاقة، أقدم الحزب على استيراد شاحنات وقود من إيران بشكل منفرد ليبرز أحد تجليات هذه الأقلمة. ويشير هذا القرار المنفرد والصمت الحكومي إزاءه إلى أن هناك تسليمًا وقبولًا ضمنيًا داخليًا وخارجيًا بمحددات ارتباطات لبنان بسياقه الإقليمي. وأضافت هذه الارتباطات بُعدًا جديدًا لأزمات لبنان وهو شبح الانفجار المجتمعي. فبجانب التقسيمات الطائفية للبنانيين، هناك اللاجئون السوريون الذين يُقدر عددهم بأكثر من مليون لاجئ، وقد بات يُنظر إليهم من قبل اللبنانيين -بشحن سياسي- بوصفهم من المشكلات الإقليمية للبنان.

- **استشراء الفساد:** ساهم تدوير أدوات الحكم والإدارة بين الطوائف والزعماء في خلق بيئة من الفساد المؤسسي المتجذر في كافة قطاعات الدولة وإداراتها، بشكل أدى إلى عجز شبه تام عن تسيير أمور الدولة، وعدم تنفيذ أي إصلاحات حقيقية للقطاعات التي تعاني من أزمات معقدة، وهو ما تسبب في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد حاليًا، من انهيار للنظام المالي بسبب الدين العام، وفقدان الليرة لنحو 90% من قيمتها، وعجز الدولة عن سداد ديونها السيادية.

وقد عمدت القوى اللبنانية إلى إدارة هذه الأزمات بما يراعي توافقاتها ومصالحها، وأن تختار هي الوزراء المعنيين بهذه الأزمات، مثل إصرار الثنائي الشيعي (حزب الله – حركة أمل) على اختيار وزير المالية، فيما يختار التيار الوطني الحر وزيري الاقتصاد والطاقة، وذلك بما يضمن الحيلولة دون محاسبة أي طرف، وهو ما يظهر حاليًا في التحقيقات بشأن انفجار مرفأ بيروت؛ إذ أدى توجيه قاضي التحقيق "فادي صوان" الاتهام لوزراء سابقين إلى تنحيته عن نظر القضية. ومع استمرار القاضي الجديد "طارق بيطار" في نفس مسار التحقيق صعدت الأطراف المتضررة، وفي مقدمتها الثنائي الشيعي، ردود فعلها على المستويين السياسي والشعبي، مخلفة حالة من الانسداد السياسي والفوضى الأمنية.

أزمات شاملة

- **انسداد الأفق السياسي:** وضعت هذه المسببات والتطورات السياسية الأخيرة لبنان أمام مرحلة جديدة من مراحل الجمود

السياسي؛ فبعدما رفض الثنائي الشيعي المسار الذي يسلكه قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وطالبا بتنحيته من التحقيق متهمين إياه بتسييس القضية، تحول الأمر إلى أزمة حكومية، وانسحب الوزراء المحسوبون على حزب الله وحركة أمل وتيار المردة في الحكومة من جلساتها، وهو ما يعني تعطيل عمل الحكومة حتى تأمين ظروف مناسبة لانعقادها من حيث إرادات القوى المشكلة لها، وهو مشهد محتملٌ استمراره، ويقدح فيما حاولت القوى السياسية اللبنانية تسويقه عن الحكومة بأنها حكومة مستقلين واختصاصيين انطلاقًا من كونهم ليسوا حزبيين.

وتبرز في هذا الإطار أيضًا رؤى ضبابية إزاء الانتخابات النيابية التي حدد لها مجلس النواب تاريخ 27 مارس 2022 مع إدخال بعض التعديلات على قانون الانتخابات، الأمر الذي رفضه رئيس الجمهورية "ميشال عون" ورده إلى المجلس لإعادة مناقشته. وذلك وسط انقسام محتدم بين مختلف القوى السياسية اللبنانية المتحالفة والمتعارضة على حد سواء، مما ينذر باحتمالات جمود سياسي طويل.

- **انهيار أمني:** ثمّة أسباب أخرى لانهيار أمني شامل وسط انتشار واسع للسلاح كشفت عنه أحداث الطيونة في 14 أكتوبر 2021، والتي أعادت إنتاج مسببات الحرب الأهلية ومظاهرها في ضوء الاضطراب العميق في المجتمع اللبناني، ووجود ميل نحو العنف والتأطير الطائفي في التعاطي مع مختلف الأزمات ظهر في تعاطيه مع أزماته المعيشية والاقتصادية، علاوة على اتساع هوة الخلاف بين أطراف لبنانية تحمل تاريخًا عسكريًا طائفيًا مشتبكًا في مقدمتها حزب الله وحزب القوات اللبنانية، مما ينذر بتحديات أمنية مفصلية تتماس مع الطائفية والأقلمة، وتبدو الحكومة عاجزة عن مواجهتها.

- **فقدان الثقة:** يُمثل اكتساب ثقة المجتمع الدولي لتحقيق إنقاذ اقتصادي للدولة اللبنانية الهدف الرئيسي لحكومة "نجيب ميقاتي"، إلا أن مظاهر العجز التي بدت عليها الحكومة في أول اختبارات وضعت أمامها، بدءًا من إدخال "حزب الله" شاحنات الوقود الإيراني، مرورًا بأحداث الطيونة ووصولًا إلى تعليق جلساتها؛ قد تحول دون تحقيق هذا الهدف. إذ تُثبت هذه الأحداث مدى ضعف الحكومة أمام قوة حزب الله العسكرية والسياسية والاقتصادية، وهو ما يقوض مساعيها لاجتذاب دعم الدول التي أعلنت مرارًا أنها لن تقدم هذا الدعم في ظل سيطرة حزب الله على مقاليد الأمور في لبنان، ويضع مساعيها للتفاوض مع صندوق النقد الدولي أمام تحديات كبيرة، لا سيّما وأن الإصلاحات التي يستوجبها دعم الاقتصاد اللبناني تتعارض مع مصالح القوى المتنفذة. وهذا يعني أن الحكومة اللبنانية قد لا تحظى بثقة المجتمع الدولي، توازيًا مع حالة فقدان الثقة على المستوى الداخلي في ضوء الانهيار الاقتصادي والمعيشي والاجتماعي المتسارع، وتراجع الآمال في التغيير.

إجمالًا، تشير الأزمات التي يعاني منها لبنان مع بقاء الجذور التي دفعت إليها، إلى أن التأزم اللبناني الشامل مرشح للاستمرار والتصاعد لفترة ليست بالقصيرة مدفوعًا بخلل عميق في بنية النظام السياسي الذي فشل على كافة مستوياته في التعامل مع الملفات الحرجة التي تواجه لبنان على الصُعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومفتوحًا على احتمالات واسعة لانهيارات متوالية في ضوء تمدد واستمرار مسبباته.

أزمة تونس بين احتقانات الداخل وضغوطات الخارج

* محمد منصور
باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يستمر تصاعد التوتر السياسي في تونس منذ 25 يوليو الماضي، على خلفية القرارات المفصلية التي اتخذها الرئيس "قيس سعيد" بإعفاء رئيس الحكومة السابق "هشام المشيشي" من منصبه، وتجميد اختصاصات المجلس النيابي ورفع الحصانة عن نوابه، لتصبح بذلك كافة السلطات (التشريعية والتنفيذية) عمليًا في حوزته. هذا القرار تبعته خلال الأشهر الثلاثة الماضية، العديد من التفاعلات الحزبية والسياسية، التي تبلور ملامح أزمة سياسية تمثل تحديًا كبيرًا للدولة التونسية على المستويين الداخلي والخارجي.

تحديات داخلية

- بمجرد إصدار الرئيس "سعيد"، في 22 سبتمبر الماضي، مرسومًا رئاسيًا يمدد العمل بالقرارات التي سبق واتخذها بموجب الفصل 80 من الدستور التونسي، والتي أدت عمليًا إلى الحل النهائي للبرلمان، وتعليق الدستور، واعتماد "نظام مؤقت" للحكم أسند صلاحيات البرلمان والإشراف على كل مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية إلى مجلس الوزراء الذي يرأسه بشكل فعلي الرئيس؛ بدا ملحوظًا أن بعض المكونات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، التي كانت مؤيدة منذ البداية لتوجهات الرئيس "سعيد"، تتخذ مواقف حذرة من الخطوات المقبلة للرئاسة التونسية، وذلك كان نابعًا بشكل رئيسي من تخوفها من تبعات استمرار جمع الرئاسة التونسية بين مهام السلطتين التشريعية والتنفيذية.

- هذا الوضع يمكن ملاحظته من خلال مواقف الاتحاد العام للشغل من مرسوم سبتمبر، حيث أصدر بيانًا سجّل فيه خلو قرار التجديد من سقف زمني لتنفيذ الإجراءات الاستثنائية التي تم تطبيقها خلال الفترة الماضية، وأعلن رفضه "احتكار رئيس الجمهورية تعديل الدستور". مواقف الاتحاد من قرارات الرئيس "سعيد" أظهرت وجود تغير نسبي فيها. فعلى الرغم من ترحيب الاتحاد بتشكيل الحكومة الجديدة، وإدانته كافة محاولات استدعاء أدوار خارجية في الساحة الداخلية التونسية؛ إلا أنه رفض المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس التونسي في حالة عدم دعوة كافة الأحزاب والقوى السياسية للمشاركة فيه، وأصدر بيانًا يدعو فيه الرئيس التونسي إلى سرعة الإعلان عن خارطة طريق سياسية، وهذا هو الملف السياسي الذي يشكل التحدي الأساسي حاليًا أمام السلطة التونسية.

- حركة النهضة من جانبها بمعية بعض التكتلات الحليفة، مثل تكتل "قلب تونس" البرلماني، حاولت استغلال المواقف الحذرة من جانب بعض المكونات الحزبية التونسية، إذ سعت لإعادة انعقاد البرلمان، لكنها تراجعت بعد أن وجدت تجاوبًا ضعيفًا من جانب الأحزاب الأخرى، وكذا بسبب التظاهرات الشعبية الكبيرة التي خرجت في شوارع العاصمة تأييدًا لقرارات الرئيس "سعيد"، وقابلتها تظاهرات أخرى تدعو إلى إعادة تفعيل البرلمان، وهو ما كان دليلًا آخر على بوادر الاستقطاب التي بدأت في التزايد على المستوى الحزبي والشعبي.

- مع فشل حركة النهضة، التي تعاني سلسلة من الاستقالات طالت حتى الآن 131 عضوًا قياديًا، في استخدام ورقتي الشارع والبرلمان، فقد دفع ذلك السلطة التونسية إلى الشروع في إجراءات إضافية ضد الحركة، التي انتقدت بشدة تشكيل الحكومة الجديدة. منها: إعفاء مستشاري رئيس البرلمان "راشد الغنوشي"، وإطلاق يد السلطة القضائية في متابعة كافة مخالفات الحركة، وكذا بدء أجهزة الأمن التونسية في التحقيق حول تمويلات وانتهاكات وسائل الإعلام المرتبطة بالحركة، مثل قناة "الزيتونة" الفضائية، التي داهمتها الشرطة وأوقفت بثها.

- لا يزال الاقتصاد التونسي يعاني تدهورًا مستمرًا في كافة قطاعاته، فقد كشفت البيانات الرسمية عن تراجع احتياطي النقد الأجنبي بنسبة 9.5 % في 9 أشهر، وكذا أعلنت الوكالة العالمية للتصنيف الائتماني "فيتش" في يوليو الماضي، تخفيض تصنيف تونس السيادي من "B" إلى "B-" مع آفاق سلبية. وهذا الوضع دفع الدولة التونسية إلى إطلاق دعوة للتقشف، من أجل مواجهة أعباء المرحلة الحالية، فثمة حاجة إلى توفير 2.82 مليار دولار على الأقل لتجنب عجز الميزانية. لذلك، صادقت الحكومة الجديدة على اتفاق القرض مع البنك الإفريقي للتنمية، والموقع في يوليو الماضي، لتمويل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو قرض هام وقد يتعذر الحصول على قروض مماثلة له بالنظر إلى التلكؤ الملحوظ من جانب المؤسسات المالية الدولية في منح تونس قروضًا جديدة.

ضغوط خارجية

- هناك توجه للضغط على الرئاسة التونسية من أجل الإسراع بإنهاء الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها، وقد صدرت هذه المواقف على شكل سلسلة متتابعة، بداية من مقال لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي "روبرت مينينديز"، بجانب محادثات هاتفية أجراها الرئيس "قيس سعيد" مع كلٍّ من وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن"، ومستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان"، ولقاءات قامت بها مؤخرًا مساعدة وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى "يائيل لمبرت" في تونس، شملت مسئولين في الحكومة التونسية، بمن فيهم وزير الخارجية "عثمان جراندي".

- اتخذت الضغوط الأمريكية على السلطة التونسية أشكالًا أخرى، منها زيارة وفد من الكونجرس الأمريكي إلى تونس في سبتمبر الماضي، برئاسة السيناتور الديموقراطي "كريس مورفي" رئيس اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وثلاثة أعضاء آخرين من الكتلة الديمقراطية في مجلس الشيوخ، وقد تضمنت هذه الزيارة دعوة من السفارة الأمريكية في تونس للقوى السياسية والحزبية التونسية، للاجتماع مع وفد الكونجرس، وهو ما أثار ضجة واسعة في الداخل التونسي، بسبب اعتبار هذا النهج محاولة للتدخل في الشأن السياسي التونسي.

- التوتر في العلاقة بين السلطة التونسية والولايات المتحدة، وتمثل أيضًا في عدة مواقف لافتة، منها اقتصار لقاءات "ستيفن تاونسند"، قائد القيادة العسكرية في إفريقيا (أفريكوم)، أثناء زيارته تونس مؤخرًا، على قادة الجيش التونسي فقط، يضاف إلى ذلك تخصيص الكونجرس الأمريكي جلسة مؤخرًا لمناقشة الأوضاع في تونس، وفرض لجنة الاعتماد المالي به حزمة من الشروط مقابل الاستمرار في ضخ المساعدات العسكرية لتونس، من بينها التدقيق

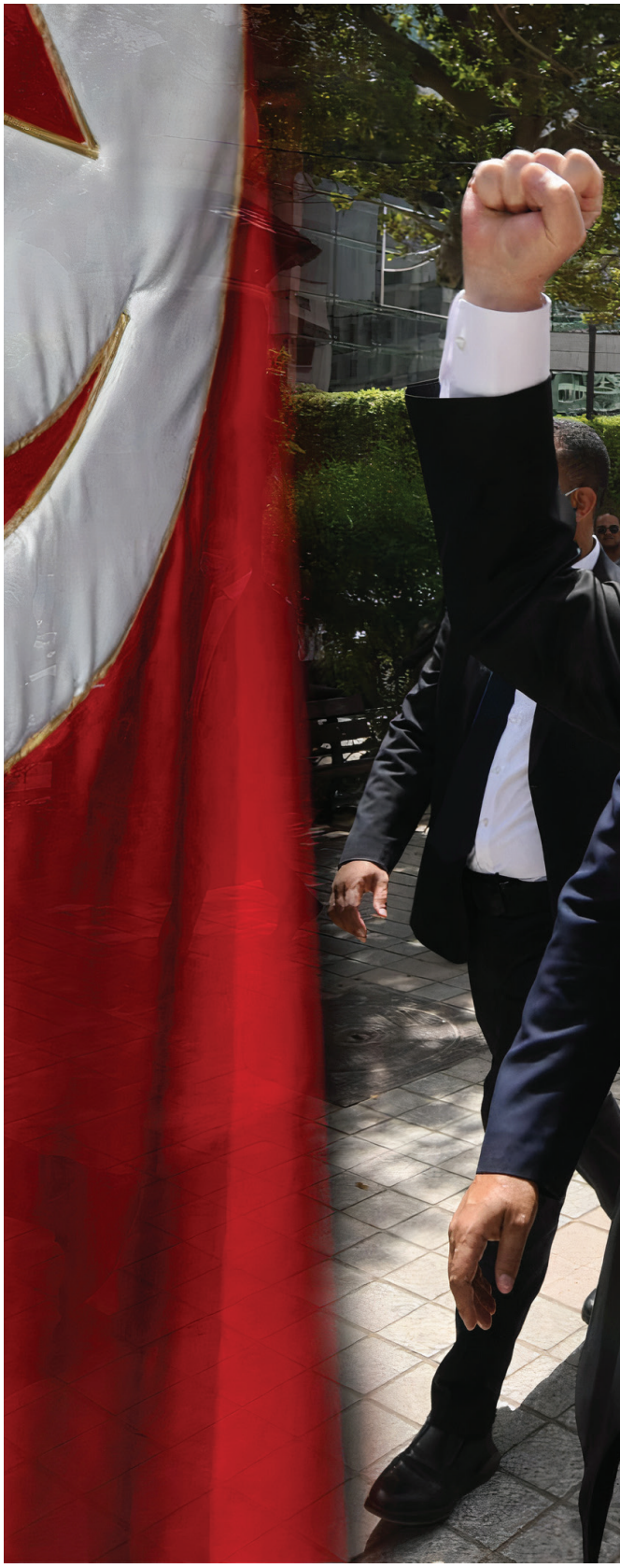

فيما إذا كان للجيش دور في تراجع الديمقراطية في تونس. هذه الخطوات أثارت غضب الرئاسة التونسية، ودفعت الرئيس "سعيد" لاستدعاء السفير الأمريكي "دونالد بلوم" والإعراب له عن استياء تونس من هذا النهج. واللافت هنا أن السفير الأمريكي تم تعيينه بعد هذا اللقاء بأيام سفيرًا في باكستان، ولم يتم تعيين خلف له في تونس حتى الآن.

- على المستوى الأوروبي، جاء قرار تأجيل قمة الفرانكفونية التي كان مقررًا عقدها في جزيرة جربة التونسية في شهر نوفمبر، كدليل آخر على دخول أوروبا على خط الضغوط التي تمارس على السلطة التونسية. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة مناقشة وزراء خارجية البرلمان الأوروبي التطورات في تونس خلال اجتماعهم مؤخرًا في لوكسمبورج، ناهيك عن إصدار البرلمان الأوروبي قرارًا أدان حصر السلطات في يد الرئيس "قيس سعيد"، وهو المضمون نفسه الذي تضمنته المحادثات الهاتفية التي تمت مؤخرًا بين الرئيس "قيس سعيد" وعدد من الرؤساء الأوروبيين، ومن بينهم المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، والرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون".

خلاصة القول، إن كافة التفاعلات السالف ذكرها، وإن لم تؤثر حسب استطلاعات الرأي المتاحة على شعبية الرئيس التونسي؛ إلا أنها تعد مؤشرًا على أن السلطة في تونس باتت أمام محك مفصلي، تواجه فيه داخليًا تحديات سياسية واقتصادية، بجانب بدء ملامح لتشكل "ضغوط خارجية" على الرئاسة التونسية، وهو ما يفرض على الرئاسة التونسية سرعة إنجاز الحوار الوطني المزمع عقده، بهدف طمأنة الداخل والخارج أولًا، وثانيًا التوصل إلى توافق حول آلية تطبيق الإصلاحات السياسية المرتقبة، والتي قد تشمل تعديل الدستور، وتغيير النظام السياسي، ووضع قانون انتخابي جديد، للوصول إلى انتخابات مبكرة تؤسس لبرلمان جديد.

سيناريوهات تشكيل حكومة العراق بعد الانتخابات

* **رحاب الزيادي**
باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلّفت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية المبكرة التي جرت في أكتوبر 2021 تغيرًا في أوزان القوى السياسية في هذا البلد. إذ تصدر تحالف "سائرون" بقيادة "مقتدى الصدر" هذه النتائج بحصوله على 73 مقعدًا، مقارنة بـ58 مقعدًا كان قد حصل عليها في انتخابات 2018، بالإضافة إلى تقدم بعض قوى حراك تشرين، ومنها حركة "امتداد" بحصولها على نحو 15 مقعدًا، وكتلة "إشراق كانون" بنحو 6 مقاعد. وتنذر هذه النتائج بتداعيات محتملة على مستقبل العراق، في ظل طبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية وتفاقم الأزمات الداخلية التي كانت قد قادت إلى احتجاجات أكتوبر 2019.

دلالات أساسية

- يرتب نجاح إجراء الانتخابات، التي تنافس فيها 3244 مرشحًا و21 تحالفًا، في موعدها عددًا من النتائج. فداخليًا، قد يُعيد وجود حكومة ذات شرعية دستورية في السلطة الدولة مرة أخرى إلى مكانتها من خلال الاستجابة لمطالب الحراك الذي خرج في أكتوبر 2019، وإعادة الأمن والاستقرار للبلاد، ومواجهة التطرف والإرهاب، والأزمات الاقتصادية. وخارجيًا، فإن الحكومة الجديدة يمكن أن تبني سياسة خارجية نشطة تعيد التوازن للعلاقات الخارجية للعراق.

- يبقى أن انعكاس هذه النتائج على الداخل والخارج العراقي سيكون رهنًا بالتوافقات بين التحالفات الفائزة في الانتخابات، وقدرتها على تشكيل

الحكومة، فإذا ما جرى تشكيل تحالف بين "سائرون" برئاسة "مقتدى الصدر"، وحزب "التقدم" برئاسة "محمد الحلبوسي"، والحزب الديمقراطي الكردستاني؛ فسيصبح الكتلة الأكبر داخل البرلمان، ويتمكن من تشكيل الحكومة بما يعزز فرص الاستقرار.

- تراجعت خلال الانتخابات العراقية الكتل الموالية لتركيا، ومنها تحالف "عزم" بقيادة "خميس خنجر" الذي لم يَحُزْ إلا 15 مقعدًا فقط، وكذلك قائمة "متحدون" التي يتزعمها "أسامة النجيفي" رئيس البرلمان الأسبق، وكذلك الحزب الإسلامي العراقي (الذراع السياسي للإخوان المسلمين). كما تراجع أيضًا تحالف "الفتح" الذي يشكل الظهير السياسي لمليشيات موالية لإيران في الانتخابات، حيث أحرز 14 مقعدًا فقط، بالرغم من أنه كان يحظى بالمرتبة الثانية بعدد 48 مقعدًا في انتخابات 2018.

- قد يرجع تراجع فرص الموالين لطهران في الانتخابات العراقية إلى الرفض الشعبي للنفوذ الإيراني في العراق، وإن كان ذلك قد يخلق مزيدًا من التصعيد خلال الفترة القادمة، لا سيما وأن "هادي العامري" زعيم تحالف الفتح شكك في نتائج الانتخابات ووصفها بأنها "مفبركة"، إضافة إلى أن المتحدث باسم مليشيا كتائب حزب الله "أبو علي العسكري" وصف الانتخابات بأنها أكبر عملية احتيال، داعيًا من سماهم بالمقاومة إلى الاستعداد لمرحلة حساسة، بما ينذر باحتمال حدوث تدهور أمني، خاصة أن تحالف الفتح يمثل الأجندة الإيرانية ويعارض الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وشن أكثر من مرة هجمات على المنشآت والسفارة الأمريكية في بغداد.

- من المتوقّع ألا تكون إيران راضية عن تراجع أوزان الكتل الشيعية الموالية لها، وبالتالي تراجع نفوذها داخل العراق، وضعف فرص تحالف الفتح في تشكيل أي من السلطات الثلاث داخل العراق. لذا قد يلجأ هذا التحالف إلى تشكيل تكتل لتشكيل الحكومة مع كتلة "دولة القانون" لنوري المالكي.

- بشكل عام، لا يتوافق أي تشكيل محتمل للتيار الصدري للحكومة مع مصالح إيران، حيث يرفض "الصدر" التدخلات الإيرانية، ويتبنى دعوة العراق للعراقيين، والتقارب مع المحيط العربي وإخراج القوات الأمريكية من العراق. وأعلن "الصدر" فور فوزه أنه سيُنهي استخدام السلاح خارج إطار الدولة. لكن لا يعني رئاسة "الصدر" للحكومة فكّ الارتباط مع إيران نهائيًا، لأن التيار الصدري في النهاية هو من القوى السياسية الشيعية، ومن القوى التي كانت لها أذرع عسكرية مثل سرايا السلام التي انسحبت من الحشد الشعبي في 2017.

سيناريوهان محتملان

ثمة سيناريوهان حول الحكومة القادمة في العراق التي إما أنها قد تكرس للوضع السابق، أو تنجح في استعادة العراق بعيدًا عن التوازنات والمصالح المختلفة، وهما على النحو الآتي:

- **السيناريو الأول:** تولّي "مقتدى الصدر" رئاسة الحكومة بعد الحديث عن توافقات تمت في واشنطن مع "جعفر الصدر" سفير العراق في لندن، وهو ابن عم "مقتدى الصدر"، كما أن النجاح الذي حققه كل من التيار الصدري (73 مقعدًا) والحزب الديمقراطي الكردستاني (32 مقعدًا)، وتحالف "الحلبوسي" (38 مقعدًا)؛ يجعله قادرًا على تشكيل الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة القادمة، والتي تتطلب 165 مقعدًا بعد التحالف مع باقي الأحزاب الكردية أو بعض قوى الحراك وهي تمتلك نحو 21 مقعدًا. ودائمًا ما تفضل الكتل الكردية الانضمام إلى الكتل التي تحقق لها المزيد من المزايا أو التي تضمن الحقوق للإقليم.

- لكن ثمة إشكالية قد تواجه تشكيل هذه الحكومة نتيجة تراجع نفوذ القوى الموالية لإيران، وعدم مشاركتها في الحكومة، وربما تستغرق مفاوضات مطولة مع الكتل الأخرى تصل إلى شهور مثلما حدث في الانتخابات السابقة والتي استغرقت نحو 9 أشهر بعد انتخابات 2010 و3 أشهر بعد انتخابات 2014 ونحو 5 أشهر في انتخابات 2018.

- **السيناريو الثاني:** لم يترشح "مصطفى الكاظمي" خلال الانتخابات، ولم تكن له كتلة انتخابية مؤيدة له، لكن حظي بتوافقات مع التيار الصدري قبل الانتخابات بما يعزز اختياره كشخصية توافقية ترأس الحكومة بعد السياسة الناجحة التي حققها من حيث لعب دور الوسيط الإقليمي بين إيران والسعودية، وإبرام مشروع المشرق الجديد بين مصر والعراق والأردن بهدف استعادة العراق إلى محيطه العربي، وإحداث قدر من التوازن بين علاقات العراق الخارجية. وربما في حال توليه مرة أخرى فإن توجهاته تتجه نحو النهوض بالخدمات المقدمة للمواطن العراقي، وتحقيق التوازن في علاقات العراق الخارجية، والانفتاح على المحيط العربي.

الله أكبر

قضايا السياسات العامة

1

متطلبات تعزيز دور مصر الإقليمي في مجال التشييد

اتجهت مصر في السنوات الأخيرة إلى تعزيز دورها الإقليمي في مجال التشييد والبناء، خاصة مع زيادة الطلب على إعادة الإعمار في المنطقة. إذ برزت العديد من الشركات الوطنية المصرية التي شيدت العديد من المشروعات الإنشائية في الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن المتوقع زيادة الطلب على مشروعات إعادة الإعمار في المرحلة المقبلة في سوريا وليبيا واليمن والعراق، حيث تقدر التكلفة الإجمالية لإعادة بناء ما دمرت الحروب في هذه الدول بـ480 مليار دولار، أضف لذلك زيادة الطلب على مشروعات التشييد في إفريقيا، إذ تشير "ماكنزي" إلى أن هناك مشروعات تشييد متاحة للتنفيذ في دول القارة حتى عام 2025 بقيمة تصل إلى 2.5 تريليون دولار.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (32) - 15 سبتمبر 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

متطلبات تعزيز دور مصر الإقليمي في مجال التشييد

* مصطفى عبد اللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اتجهت مصر في السنوات الأخيرة إلى تعزيز دورها الإقليمي في مجال التشييد والبناء، خاصة مع زيادة الطلب على إعادة الإعمار في المنطقة. إذ برزت العديد من الشركات الوطنية المصرية التي شيدت العديد من المشروعات الإنشائية في الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن المتوقع زيادة الطلب على مشروعات إعادة الإعمار في المرحلة المقبلة في سوريا وليبيا واليمن والعراق، حيث تقدر التكلفة الإجمالية لإعادة بناء ما دمرت الحروب في هذه الدول بـ480 مليار دولار، أضف لذلك زيادة الطلب على مشروعات التشييد في إفريقيا، إذ تشير "ماكنزي" إلى أن هناك مشروعات تشييد متاحة للتنفيذ في دول القارة حتى عام 2025 بقيمة تصل إلى 2.5 تريليون دولار.

شركات وطنية قوية

- أدى انتعاش قطاع التشييد والبناء في مصر منذ عام 2014 إلى تحفيز العديد من المستثمرين المحليين لدخول هذا المجال، حيث يوجد حاليًا أكثر من 20 ألف شركة مسجلة على قوائم الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء، الذي يصنفهم إلى سبع فئات مختلفة، وفقًا لحجم أعمال الشركة، ورأس مالها، وسنوات خبرتها في السوق، وعدد العمالة التابعة لها، والقيمة المالية لمعداتها.

- تُعد شركة "المقاولون العرب" التابعة للقطاع العام، من أكثر الأمثلة نجاحًا بين شركات مقاولات التشييد والبناء الكبرى في مصر، إذ نجحت على مدار 65 عامًا في اختراق 26 سوقًا عربية وإفريقية، ونفذت فيها ما يزيد على 100 مشروع، وتميزت تلك المشروعات بالتنوع، فبعضها ركز على تشييد السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية، بينما البعض الآخر تضمن تشييد الطرق البرية والموانئ البحرية والجوية، فيما توزعت المشاريع الأخرى بين تشييد المباني الخدمية والمصالح الحكومية وبناء المرافق الأساسية.

- يُشكل سد جوليوس نيريري ومحطة الكهرباء الملحقة به، والذي تتحالف "المقاولون العرب" في بنائه مع شركة السويدي إلكتريك المصرية، أحد أبرز المشروعات التي تسهم فيها الشركات المصرية في إفريقيا، إذ سينتج هذا المشروع فور اكتمال تشييده 6307 آلاف ميجاوات/ساعة سنويًا، مما سيؤمن إمدادات من الكهرباء لـ17 مليون أسرة تنزانية. كما يعد مشروع تطوير وتوسعة ميناء طرابلس اللبناني من أهم مشروعات البنية التحتية التي تنفذها شركة "المقاولون العرب" في المنطقة العربية، حيث يتوقع أن يسهم هذا المشروع في رفع قدرة التداول بميناء طرابلس إلى 5 ملايين طن من البضائع سنويًا بزيادة قدرها 500% عن حالته القائمة قبل التطوير.

- تشارك أيضًا شركة "المقاولون العرب" في مجالات الطرق والبنية الأساسية في إفريقيا، حيث تطور شبكة الطرق الإسفلتية حول العاصمة التشادية نجامينا بطول 186 كم، ومشروع تطوير شبكة الصرف الصحي بمدينة صيدا بطول 141 كم ومحطة المعالجة الملحقة بها.

عدد المشاريع التي نفذتها شركة المقاولون العرب المصرية في دول افريقيا والوطن العربي

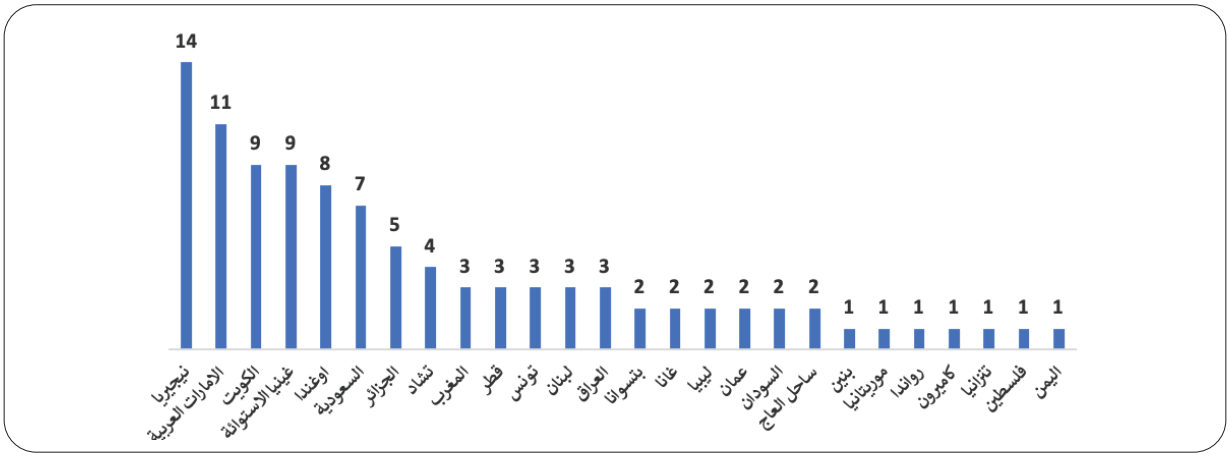

المصدر: الموقع الرسمي لشركة "المقاولون العرب".

- تبرز شركة أوراسكوم المصرية التابعة للقطاع الخاص في مجال مقاولات التشييد والبناء خارج مصر، فإلى جانب مشروعاتها المحلية، التي يفوق عددها 27 مشروعًا حاليًا، تنفذ الشركة 23 مشروعًا دوليًا، منها 6 في دول عربية، كالإمارات والجزائر والبحرين والسعودية. ومن أهم تلك المشروعات تطوير محطة الحامة لتحلية مياه البحر في العاصمة الجزائر، والتي تنتج يوميًا 200،000 متر مكعب من المياه المحلاة، فيما تعتزم الشركة توسيع دائرة أعمالها الإقليمية خلال الفترة القادمة، وذلك عن طريق الدخول إلى عدد من أسواق الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، مثل غانا والسنغال وتنزانيا وكينيا.

- تُعتبر شركة السويدي إلكتريك واحدة من أكبر شركات المقاولات التخصصية في مصر، حيث تهتم بتنفيذ أعمال البنية التحتية المتعلقة بإنتاج ونقل الطاقة الكهربائية، واستطاعت الشركة خلال السنوات الماضية تنفيذ 25 مشروعًا مختلفًا لمحطات وخطوط نقل وتوزيع الكهرباء بعدد من الدول العربية والإفريقية، مثل السعودية والجزائر وزامبيا وإثيوبيا وغانا وتنزانيا. كما فازت الشركة بتنفيذ مشروعات إنشاء كباري وطرق في جنوب العاصمة الجزائرية، وتطوير عدد من حواجز الأمواج الحامية لمدينة مابوتو بجمهورية الموزمبيق.

منافسات محتدمة

- مع وجود العديد من الفرص التنموية في إفريقيا والشرق الأوسط، دفع ذلك العديد من الدول إلى محاولة السيطرة على أكبر الحصص الممكنة من استثمارات المقاولات. وتعد الساحة الإفريقية مثالًا واضحًا على التنافس المحتدم بين دول العالم المُصدرة لصناعة التشييد البناء. فوفقًا لتقرير Afri-ca Construction Trends Report الصادر عن مؤسسة ديلويتي DTTL Delloitte البريطانية المختصة في استشارات وتقييم الأعمال، فإن عدد المشاريع الكبرى المنفذة في إفريقيا عام 2020 بلغ 385 مشروعًا بقيمة مالية تجاوزت 399 مليار دولار أمريكي.

- تَنَافَسَ على تلك المشروعات العديد من شركات المقاولات التابعة للدول الكبرى والاقتصادات الناشئة، بالإضافة إلى الشركات الإفريقية المحلية؛ إلا أن الشركات التابعة للصين استطاعت حيازة النصيب الأكبر من تلك الاستثمارات، حيث تنفذ ما نسبته 31.4% من إجمالي مشروعات التشييد في القارة، فيما نجحت الشركات الإفريقية والحكومات المحلية في الاستحواذ على 30.6% من جملة المشروعات المنفذة، تلتها التحالفات المشتركة بين الشركات الإفريقية والدولية التي سيطرت على 15% من المشروعات. فيما لم تستطع الشركات الأوروبية الاستحواذ منفردة إلا على 9.9% من مشروعات التشييد، كما لم تنجح الشركات التابعة لبقية دول العالم، ومن بينها الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وتركيا وأستراليا واليابان وكوريا الجنوبية، في الحصول إلا على ما مجموعه 13% من جملة المشروعات في القارة السمراء.

نسبة استحواذ شركات التشييد والبناء علي المشروعات الكبرى في افريقيا عام 2020م تبعًا لجنسية الشركات

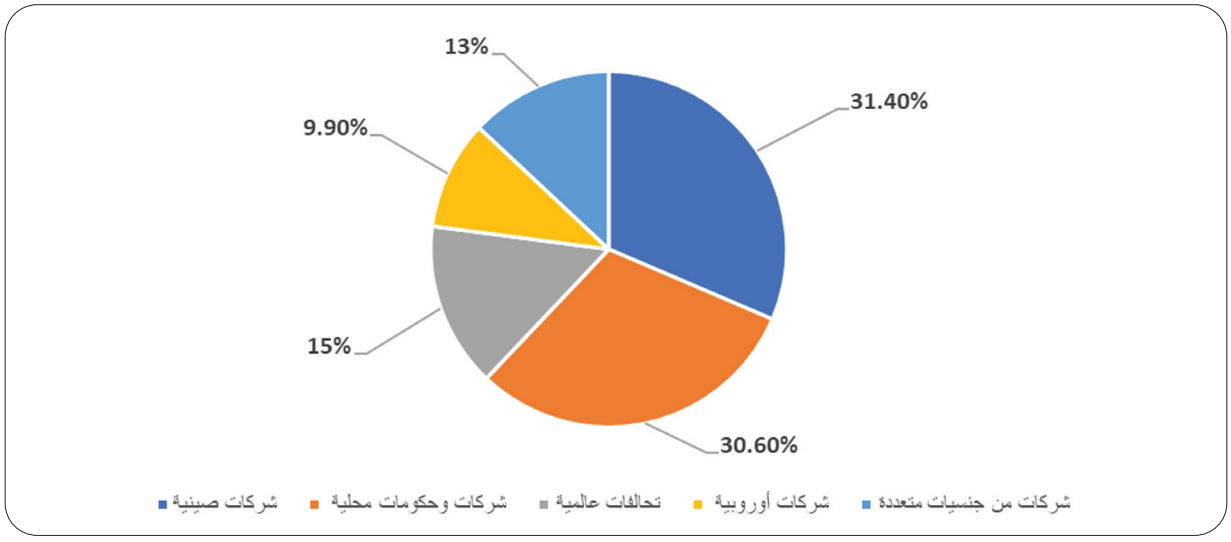

المصدر: DTTL Delloitte.

- تشهد العديد من دول الشرق الأوسط تنافسًا بين شركات التشييد والبناء الإقليمية والعالمية، وذلك لرغبة تلك الشركات في الحصول على حق تنفيذ المشروعات المزمع تنفيذها في إطار تطوير البنية التحتية لبعض الدول، أو في إطار برامج إعادة الإعمار بالدول التي شهدت عددًا من الصراعات خلال السنوات الماضية، كما الحال مع العراق، فمع الاحتياج الشديد لإعادة إعمار المدن والمناطق التي دمرتها الجماعات الإرهابية في السنوات الأخيرة، اتخذت الحكومة عددًا من المبادرات لتوفير التمويل اللازم لتلك العمليات التنموية المكلفة، حيث دعا العراق الشركاء الدوليين لتقديم الدعم المالي والفني لها.
- فعّل العراق أيضًا آلية النفط مقابل الإعمار مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وذلك لتجنب استنفاد السيولة المالية للدولة، وهو ما نجح في اجتذاب شركات من مصر والصين لتنفيذ المشروعات التنموية المطلوبة، لكن عددًا من الدول الإقليمية كإيران وتركيا تقوم بالضغط على السلطات العراقية من أجل الحصول على بعض الحصص من مشروعات التنمية في البلاد، كما تسعى عدد من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لإزاحة الصين، والاستحواذ على ما تنفذه من مشروعات بداخل الأراضي العراقية.

تعزيز المقاولات المصرية

ثمة العديد من الفرص الإقليمية المتاحة عربيًا وإفريقيًا أمام الشركات المصرية العاملة في مجال مقاولات البناء والتشييد؛ إلا أن حجم المنافسة الكبير من شركات الدول الأخرى يتطلب تعزيز خطوات أساسية لتعزيز مكانة المقاول المصرى، من قبيل:

- ضرورة وضع استراتيجية متكاملة لتصدير صناعة مقاولات التشييد والبناء إلى الدائرتين العربية والإقليمية، حيث تساهم تلك الاستراتيجيات في تنسيق مجهودات الأطراف الفاعلة في الصناعة، سواء أكانت جهات حكومية أم مؤسسات تابعة للقطاعين العام والخاص، مما يعظم إمكانات قطاع التشييد والبناء المصري أمام المنافسين الخارجيين، ويساعد الشركات الوطنية على التكامل فيما بينها في حال الاحتياج لتخصصات فنية مختلفة بأي مشروع إنشائي محتمل.

- تنسيق برامج تحفيزية للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة بمجال مقاولات التشييد، والتي يقدر عددها الآن بأكثر من 16 ألف شركة، لكي تطور من إمكاناتها وقدراتها، وهو ما سيؤهلها فيما بعد لمواءمة المعايير الدولية التي تسمح لها بالعمل في المشروعات

الخارجية. إضافة إلى ذلك، تستطيع الجهات المختصة دمج الشركات المصنعة لمواد البناء والمنتجات التكميلية، ضمن أي استراتيجية مزمعة للتصدير العقاري، وذلك للاستفادة من إمكانات الصناعات المصرية في تنفيذ المشروعات الخارجية، مما يعود بفوائد مضاعفة على الاقتصاد الوطني.

- استمرار المساعي السياسية المصرية لعقد الاتفاقات والبروتوكولات مع دول الشرق الأوسط والتكتلات الاقتصادية الإفريقية، من أجل تسهيل عمليات دخول وخروج الشركات المصرية وأفرادها ومعداتها، وإزالة كافة القيود الإدارية والتمويلية التي قد تعطل أعمال تلك الشركات أو تحد من قدراتها.

- استمرار الدولة المصرية في خططها القائمة لتقوية مكاتب التمثيل التجاري الخارجي، والتي تسهل على الشركات الوطنية الحصول على المعلومات المطلوبة حول طبيعة المشروعات التنموية المطروحة أو محل الدراسة في أي دولة، كما تساعدها في التغلب على المعوقات المحتملة وقت تنفيذ المشروع.

- مراعاة توفير شبكة كبيرة من فروع البنوك الوطنية بالدول المستهدفة في استراتيجيات تصدير صناعة مقاولات لبناء والتشييد، حيث يسهل وجود فروع للبنوك الوطنية في تلك الدول عملية إصدار خطابات الضمان وتحويل المبالغ المالية لتنفيذ المشروعات الإنشائية المختلفة، مما يحقق سرعة ومرونة لشركات المقاولات في إنجاز الأعمال.

أخيرًا، ثمة أهمية لاهتمام الحكومة المصرية بملف الدعاية والترويج لصناعة التشييد والبناء في داخل الدول المستهدفة في استراتيجيات التصدير العقاري، وذلك لعرض قدرات شركاتنا المصرية العاملة في هذا المجال. كما يجب على الحكومة الاهتمام بتنظيم المعارض الدولية بالدول المستهدفة في استراتيجية التصدير العقارية، لتحقيق التواصل المباشر بين العملاء المحتملين وممثلي شركات المقاولات الوطنية.

كيف يفكر العالم؟

1

أسباب الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي

باتت وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها "فيسبوك"، في مرمى الانتقادات الدولية بالنظر إلى ارتباطها اليقيني بالأمن القومي للدول، وحجم مستخدميها الذي يقدر بالمليارات، وتأثيراتها النفسية المترامية التي تتجاوز إدمان المستخدمين إلى حد التأثير سلبًا في فئات اجتماعية بعينها، وعدم وجود ضوابط تكبح جماحها أو تقوض تغولها، في الوقت الذي تروج فيه لجملة من الشائعات والأكاذيب والأخبار المضللة؛ وهو ما أسفر -في مجمله- عن دعوات لحذفها والاستعاضة عنها ببدائل محلية الصنع، في مقابل دعوات أخرى تطالب بتقييد عملها وفرض الرقابة عليها.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (36) - 15 نوفمبر 2021

أسباب الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي

* د. رغدة البهي
رئيس وحدة الأمن السيبراني
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

باتت وسائل التواصل الاجتماعي، وفي مقدمتها "فيسبوك"، في مرمى الانتقادات الدولية بالنظر إلى ارتباطها اليقيني بالأمن القومي للدول، وحجم مستخدميها الذي يقدر بالمليارات، وتأثيراتها النفسية المترامية التي تتجاوز إدمان المستخدمين إلى حد التأثير سلبًا في فئات اجتماعية بعينها، وعدم وجود ضوابط تكبح جماحها أو تقوض تغولها، في الوقت الذي تروج فيه لجملة من الشائعات والأكاذيب والأخبار المضللة؛ وهو ما أسفر -في مجمله- عن دعوات لحذفها والاستعاضة عنها ببدائل محلية الصنع، في مقابل دعوات أخرى تطالب بتقييد عملها وفرض الرقابة عليها.

أسباب الجدل

ترجع أسباب الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة إلى جملة من الأسباب التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- **أكاذيب كورونا:** تواجه شركات التواصل الاجتماعي على اختلافها اتهامات بالتساهل مع انتشار المعلومات المضللة حول فيروس كورونا. وقد دفعت تلك المعلومات الرئيس الأمريكي "جو بايدن" إلى القول إن المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي حول التطعيم وفيروس كورونا تؤدي إلى قتل الناس في وقت يؤدي فيه متحور دلتا إلى ارتفاع عدد الإصابات، مطالبًا إياها بأن تبذل جهدًا إضافيًا لمكافحة المعلومات المضللة. فيما أكد "مات هالبرين" (الرئيس العالمي للثقة والأمان في موقع "يوتيوب") أن المعلومات الخاطئة عن اللقاح هي مشكلة عالمية تتجلى في مختلف البلدان والثقافات، وإن ساهمت في انتشار الأكاذيب حول اللقاحات.

- **تصريحات مسربة:** تسببت تصريحات "فرانسيس هاوجين" (موظفة سابقة لدى الفيسبوك) في موجة من الجدل العالمي حول موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" وسط تأكيدات بأنه يُبقي خوارزمياته وعملياته سرية، ومطالبات بالشفافية لمعالجة الضرر الواقع على المستهلك، والمحتوى غير القانوني، وحماية البيانات والممارسات المانعة للمنافسة والخوارزميات، وإشارات إلى أن المديرين التنفيذيين في "فيسبوك" يختارون الأرباح دائمًا على حساب سلامة المستخدمين. كما أشارت "هاوجين" إلى أن "فيسبوك" لم يفعل الكثير لمنع استخدام منصته من قبل الأشخاص الذين يخططون للعنف؛ فقد استُخدم بالفعل من قبل أشخاص يخططون لعمليات قتل جماعي في ميانمار على سبيل المثال.

- **الأعطال التقنية:** شهد عدد من وسائل التواصل الاجتماعي الرائدة توقفًا عالميًا مطولًا، على نحو أسفر عن تعطيل جميع تطبيقات "فيسبوك" (بما في ذلك: "واتساب"، و"إنستجرام"، و"ماسنجر") على مستوى العالم، على نحو أثر في مليارات المستخدمين والملايين من المعلنين. كما أدى الانقطاع أيضًا إلى توقف جميع الأنظمة الداخلية في شركة "فيسبوك"، وهي الأنظمة التي يستخدمها الموظفون للتواصل والعمل والولوج لأنظمة الشركة. وعلى صعيد متصل، أبلغ المستخدمون عن مشكلات تقنية في: تطبيق "سناب شات"، وموقع "لينكد إن"، وتطبيق شركة "كوين بيز" للعملات المشفرة بالولايات المتحدة، وتطبيق "تيك توك" الصيني. ولم يكن تأثير هذا التوقف على التواصل الشخصي بين الأفراد فقط، وإنما امتد إلى الشركات والمؤسسات العالمية التي تعتمد على هذه الوسائل بشكل كبير في تسويق منتجاتها والتواصل مع عملائها.

- **"أوراق فيسبوك":** سلطت سلسلة من المقالات التي نشرها اتحاد مُكون من 17 منفذًا إخباريًا أمريكيًا والتي تسمى

مجتمعة "أوراق فيسبوك"، بناءً على مجموعة من المئات من وثائق الشركة الداخلية التي تم تضمينها في الإفادات المقدمة إلى لجنة الأوراق المالية والبورصات والكونجرس الأمريكي، الضوء على دور "فيسبوك" في إثارة الفتنة والعنف، بما في ذلك أحداث اقتحام الكونجرس في 6 يناير الماضي، بالإضافة إلى تحديات "فيسبوك" في إدارة المحتوى في بعض البلدان غير الناطقة باللغة الإنجليزية، وكيف استخدم المتاجرون بالبشر منصات "فيسبوك" لاستغلال الناس، وغير ذلك.

- **المحتوى المضلل:** إن انتشار المعلومات المضللة على مختلف منصات التواصل الاجتماعي يسهم في الترويج لثقافة المؤامرة، وذيوع وجهات النظر المتطرفة. وفي المقابل، لا تملك وسائل التواصل الاجتماعي الكثير للحيلولة دون مجابهة تلك المعلومات المضللة ابتداءً، فتُحذف فيديوهات "يوتيوب" بعد مشاهدتها، وتُزال منشورات "فيسبوك" بعد إعادة مشاركتها، وتُحظر "هاشتاجات تويتر" بعد إعادة تغريدها؛ وهو ما يعني تداول الأكاذيب والأخبار المغلوطة آلاف المرات قبل حظرها، مما يدلل على تراجع فعالية جهود المكافحة.

ملامح الجدل العالمي

يدور الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي في إطار جملة من النقاط التي يمكن إجمالها على النحو التالي:

- **التوطين المحلي:** أظهر العطل التقني أن التنظيم الذاتي لوسائل التواصل الاجتماعي بما راكمته من قوة أثبت عدم فعاليته؛ فمنصات التواصل أثبتت أن لديها قوة لا تستطيع السيطرة عليها، وتلك القوة قد نجمت -في المقام الأول- عن دمج البنية التحتية التقنية الأساسية لتطبيقات "فيسبوك" و"واتساب" و"إنستجرام" منذ سنوات، على نحو أجج المخاوف التي لطالما عبر عنها كثيرون من سياسات الاحتكار والهيمنة التي تنتهجها "فيسبوك". وهو ما دفع كثيرين للحديث عن ضرورة وجود وسائل تواصل اجتماعي محلية الصنع على نحو يراعي الخصوصية الثقافية والمجتمعية لكل دولة على حدة، ويضمن توطين الخدمات التي تقدمها الدول من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ويجنب المستخدمين أعطالًا محتملة مستقبلًا (لا سيما وأن العطل التقني بات كاشفًا لخطورة اعتماد ملايين المستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد الإدمان)، وعلى نحو يحافظ على خصوصية بيانات المستخدمين المعرضة للاختراق والمتاجرة.

- **الحذف والاستغناء:** نشرت مجلة "التايم" الأمريكية على غلاف عددها الأخير صورة لمارك زوكربيرج مع اقتراح بحذف الشبكة الاجتماعية. وذيلت المجلة الأمريكية الصورة بعبارة: "فيسبوك لن يصلح نفسه"، فيما أتى الغلاف على خلفية جلسة الاستماع التي عقدها مجلس الشيوخ الأمريكي حول "سلامة الأطفال على الإنترنت" على خلفية

تصريحات "فرانسيس هاوجين" السابق الإشارة لها. فقد لخص غلاف مجلة "تايم" عن "فيسبوك" ما بات يُعرف بأسبوع أزمات "مارك زوكربيرج" بعد أن كافح المزاعم الموجهة لشركته من ناحية، وبرر أطول انقطاع للخدمة لها منذ 13 عامًا من ناحية ثانية.

- **قواعد حاكمة:** ينصرف الجدل العالمي أيضًا إلى القواعد التي تقنن عمل وسائل التواصل الاجتماعي، لتفرض ضرائب على أرباحها المادية، وتوقف تغولها على الشركات الناشئة. ومن المرجح أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية تلك الجهود بالنظر إلى سوابق التحقيق مع رؤساء الشركات التكنولوجية من جهة، والغرامات المالية التي سبق أن فرضت على "فيسبوك" وفي مقدمتها تغريم الشركة 5 مليارات دولار على خلفية فضيحة "كامبريدج أنالاتيكا" من جهة ثانية، وتعدد الاتهامات التي تثبت تأثير "فيسبوك" في الانتخابات الأمريكية واقتحام الكابيتول من جهة ثالثة.

- **تشديد الرقابة:** يمكن للمشرعين، سواء في الكونجرس الأمريكي أو البرلمان البريطاني أو الاتحاد الأوروبي، استخدام الاتهامات الموجهة ضد عملاق التواصل الاجتماعي "فيسبوك" لتشديد المراقبة على أنشطته، ولا سيما مع وجود عشرات آلاف المستندات التي تتطرق إلى كل جانب من جوانب أعمال "فيسبوك"، وقد تؤدي لإجراءات قانونية ضد الشركة. وفي سياق متصل، أكدت النائبة الديمقراطية "زوي لوفغرين"

قلقها من إجراءات "فيسبوك" التي تهدد الديمقراطية، ومن عدم قدرة مشروعات القوانين في مجلس النواب على أن تعالج المشكلات المتعلقة بالخصوصية وانتهاكات البيانات وانتشار المعلومات المضللة والمحتوى المتطرف والأمن السيبراني، مشيرة إلى أنها تدعم إنشاء وكالة تنظيمية جديدة تشرف على المنصات الرقمية.

ختامًا، سبق أن واجهت شركة "فيسبوك" تسريبات عن بعض المخالفات وأزمات العلاقات العامة واستجوابات الكونجرس على مدار الأعوام القليلة الماضية، لكنها تواجه الآن مزيجًا من الثلاثة معًا في وقت واحد فيما يمكن أن يكون أكثر الأزمات شدة واتساعًا في تاريخ الشركة. ولذا، من غير المرجح أن يتراجع الجدل العالمي حول وسائل التواصل الاجتماعي، وسبل عمل الشركات المنظمة لها، وحجم أرباحها المادية، وجدوى جهود مكافحة المحتوى المتطرف، وتأثيراتها المجتمعية على بعض الفئات الاجتماعية وفي مقدمتها الشباب والمراهقون والأطفال.

بيانات وإحصائيات

1

مصر في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي هو مقياس دولي للفقر الحاد متعدد الأبعاد. ويدرس المؤشر تأثير الفقر والحرمان على مستويات الصحة والتعليم والمعيشة التي يواجهها الشخص في وقت واحد. ويغطي 109 دول نامية، يبلغ عدد سكانها 5.9 مليارات نسمة، أي ثلاثة أرباع سكان العالم. يصنف 1.3 مليار (21.7%) منهم على أنهم يعانون من فقر متعدد الأبعاد. وبالنسبة لمصر يعتمد المؤشر على مسوح عام 2014، لذا سيتم إلقاء مزيد من الضوء على آخر تطورات معدل الفقر القومي من خلال بحث الدخل والإنفاق 2020/2019.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (36) - 15 نوفمبر 2021

مصر في مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021

* هبة زين
باحثة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي هو مقياس دولي للفقر الحاد متعدد الأبعاد. ويدرس المؤشر تأثير الفقر والحرمان على مستويات الصحة والتعليم والمعيشة التي يواجهها الشخص في وقت واحد. ويغطي 109 دول نامية، يبلغ عدد سكانها 5.9 مليارات نسمة، أي ثلاثة أرباع سكان العالم. يصنف 1.3 مليار (21.7%) منهم على أنهم يعانون من فقر متعدد الأبعاد. وبالنسبة لمصر يعتمد المؤشر على مسوح عام 2014، لذا سيتم إلقاء مزيد من الضوء على آخر تطورات معدل الفقر القومي من خلال بحث الدخل والإنفاق 2019/2020.

قيمة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بدول العالم 2021

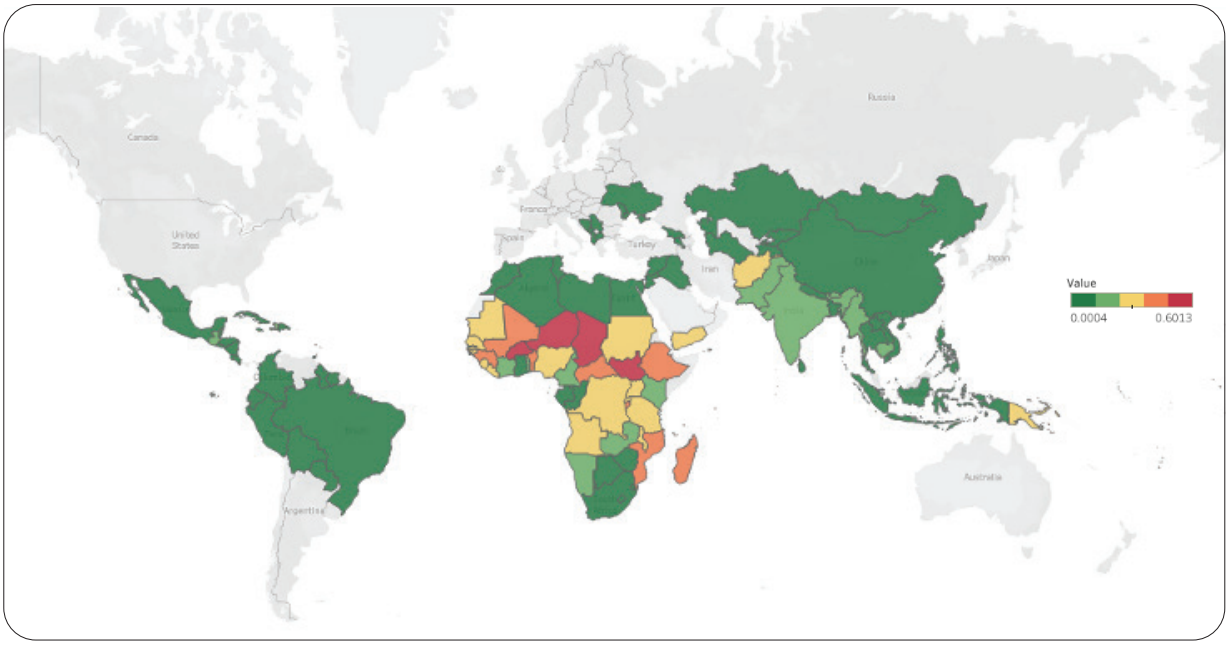

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021 بعدد من الدول

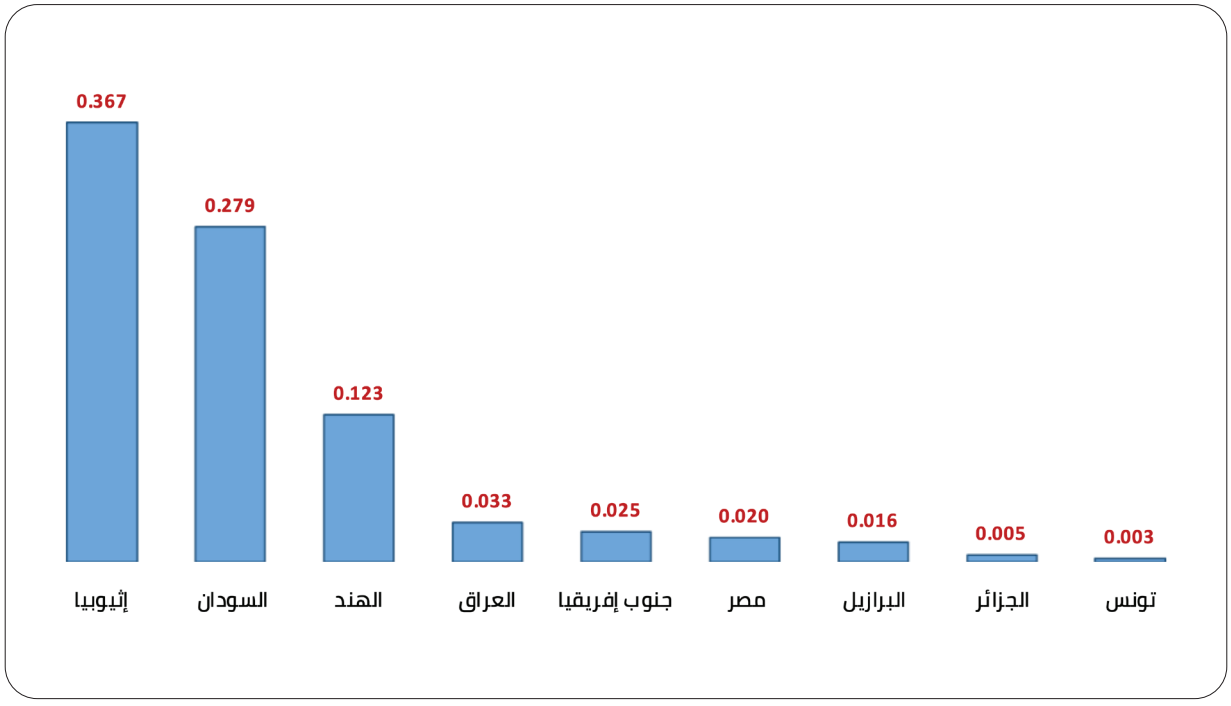

المؤشرات الفرعية لمصر بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021 (1)

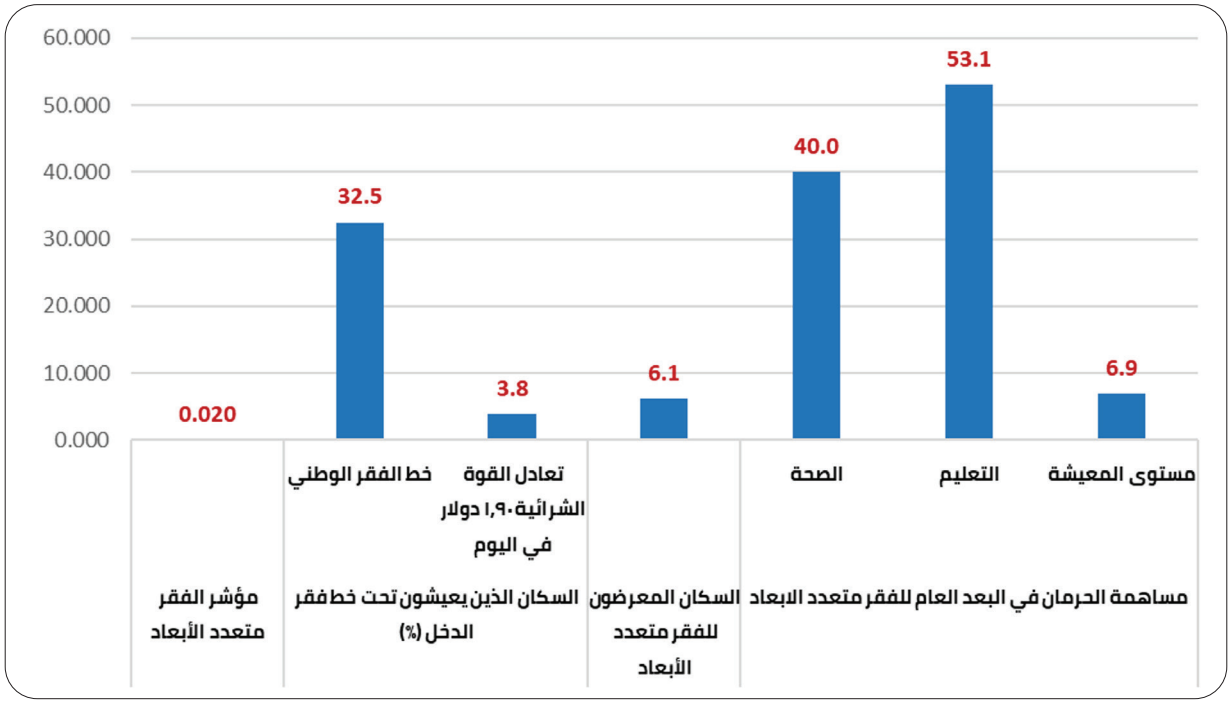

المؤشرات الفرعية لمصر بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021 (2)

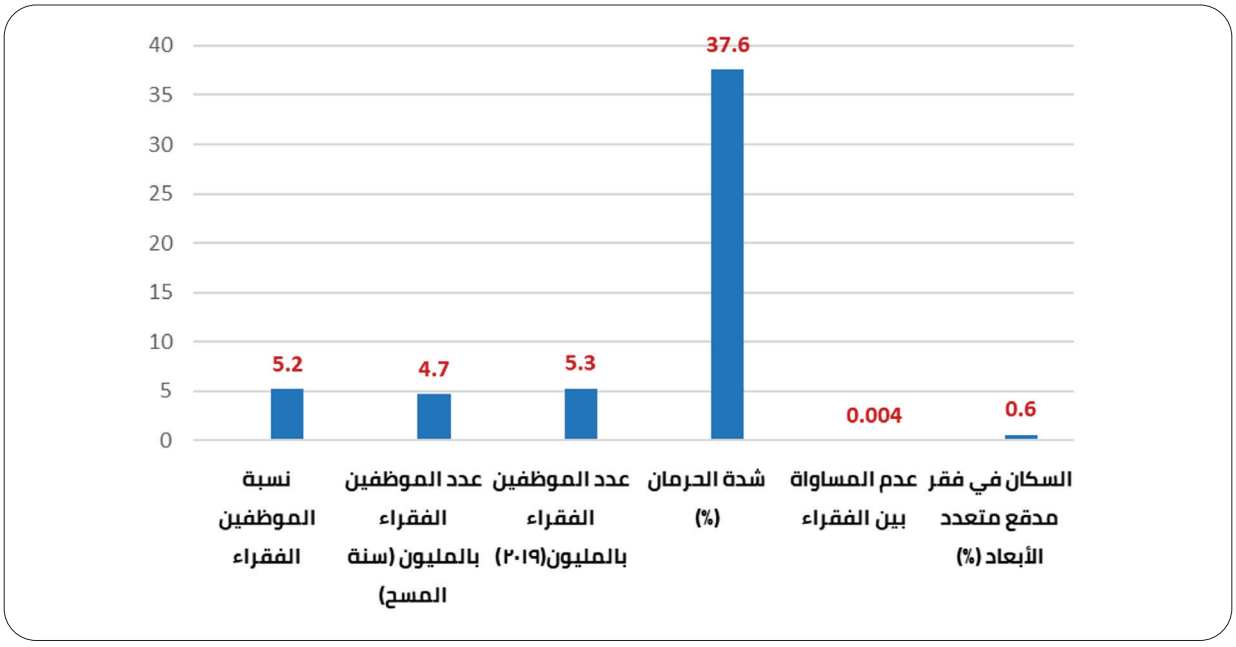

التغير بالمؤشرات الفرعية بمصر وفقًا لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد 2021*

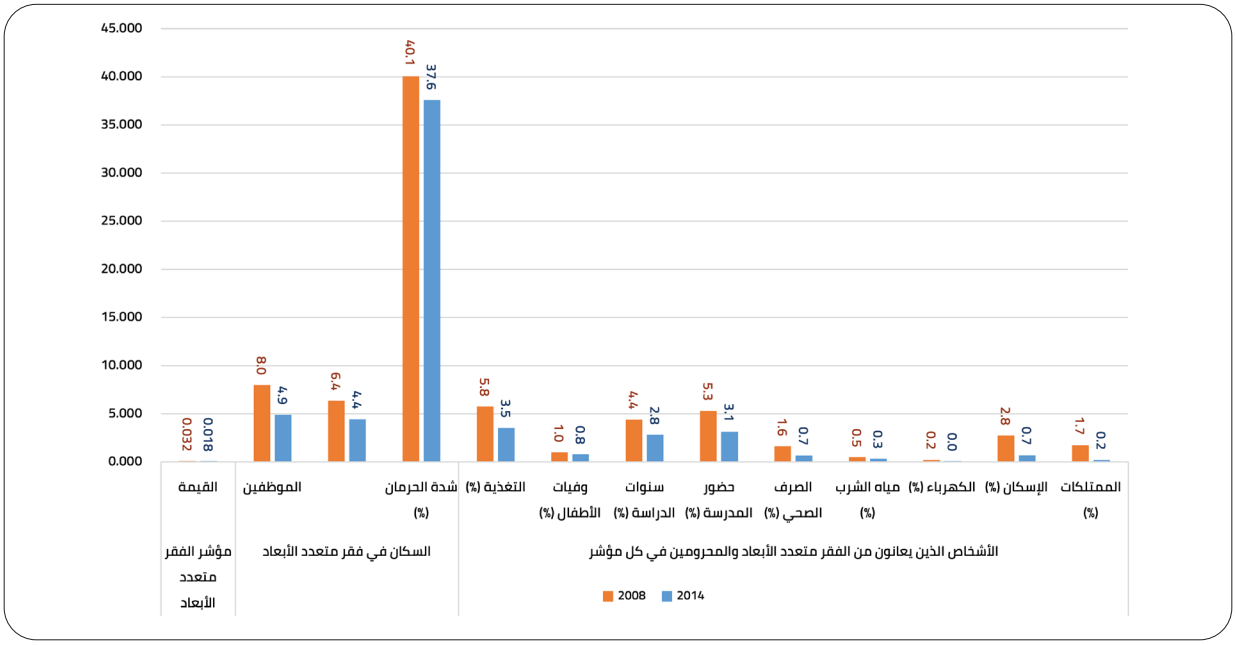

*انخفاض قيم المؤشرات دليل على انخفاض معدلات الفقر متعدد الأبعاد.

التغير بمؤشر شدة الحرمان بمؤشر الفقر متعدد الأبعاد

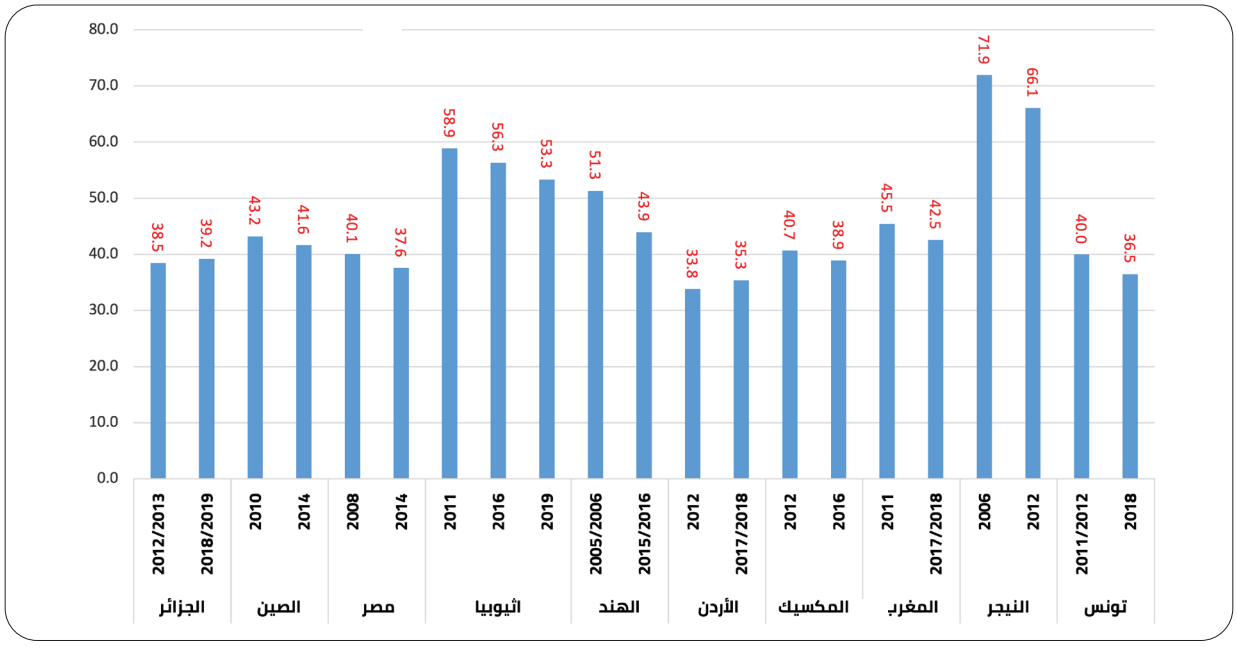

تطور معدل الفقر القومي في مصر (%)

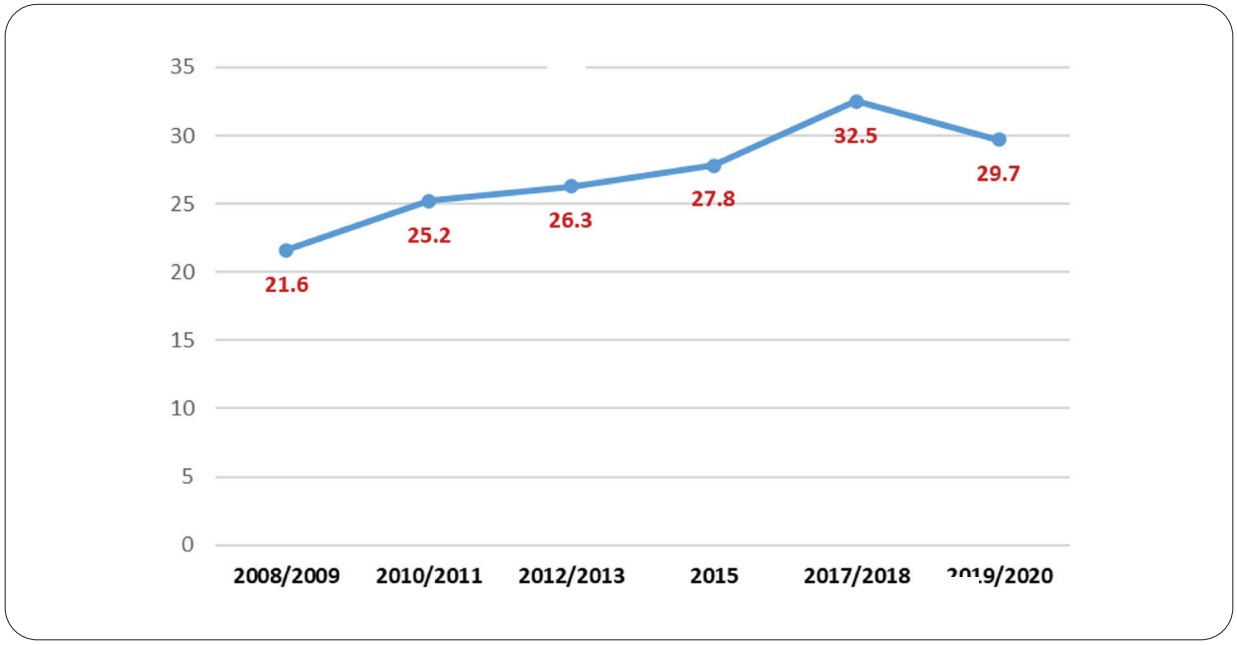

نسب الفقر بالأقاليم المصرية المختلفة وفقًا لبحثي الدخل والإنفاق لعامي 2017/2018 و2019/2020

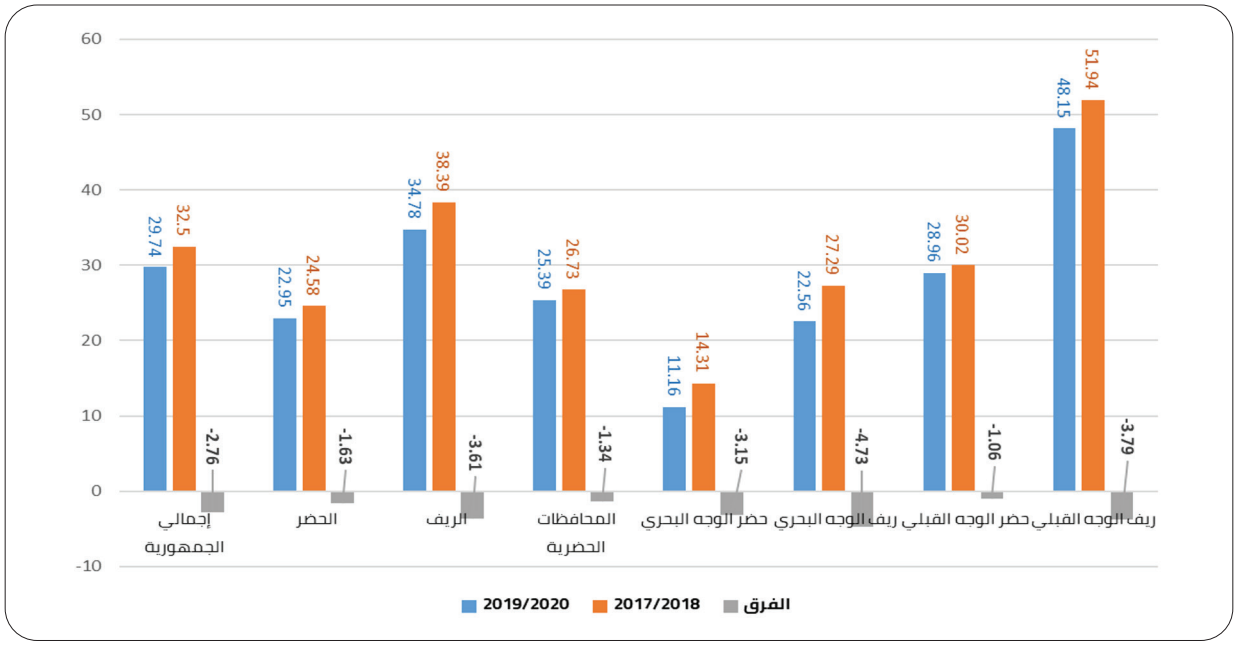

قيمة خط الفقر والفقر المدقع القومي للفرد في السنة (بالألف جنيه)

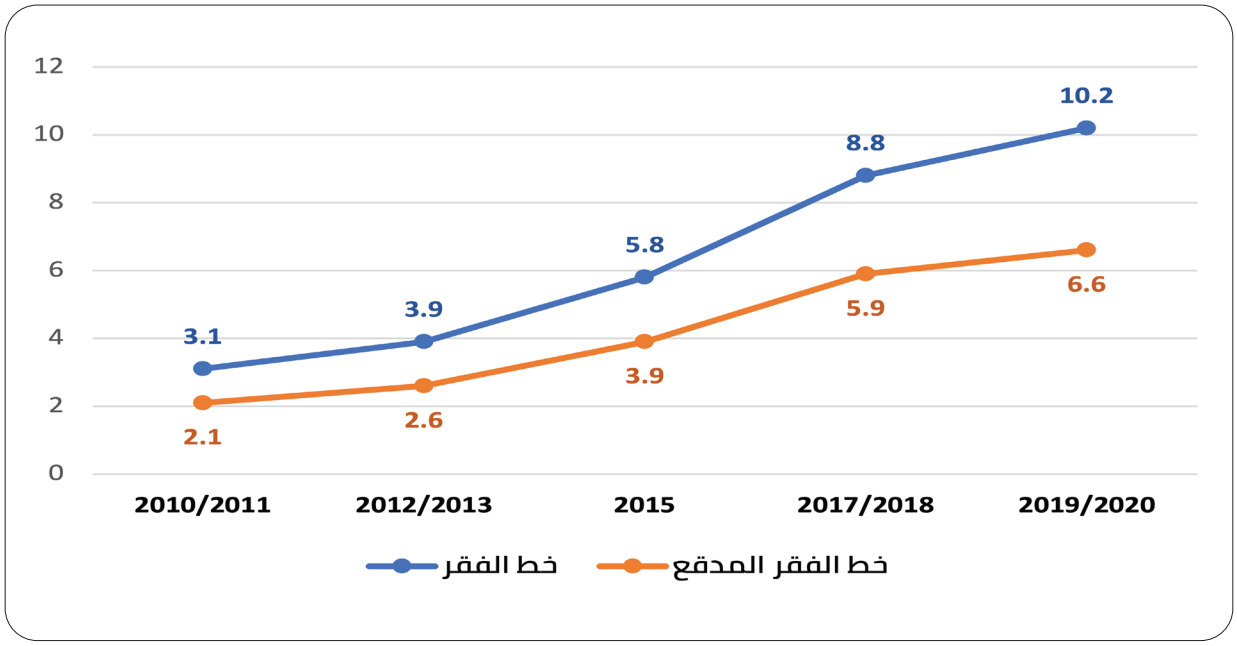

قيمة خط الفقر والفقر المدقع القومي للفرد في السنة
بأقاليم مصر المختلفة خلال عام 2020/2019 (بالألف جنيه)

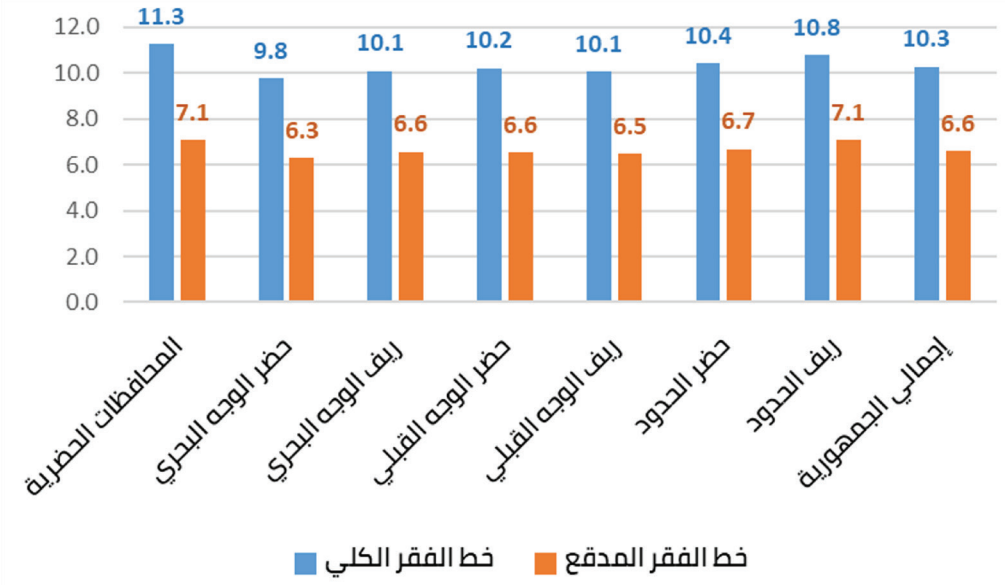

نسبة الفقر وفقًا لحجم الأسرة ببحثي الدخل والإنفاق لعامي 2018/2017 و2020/2019

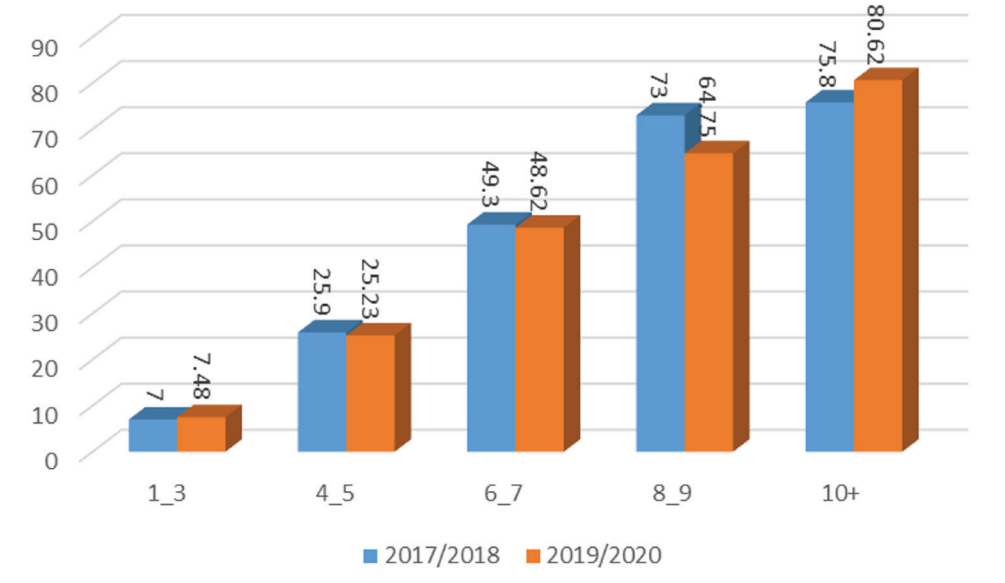

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

رقم الإيداع ٢٠٢١/٢٥٧٠١

ISBN 978-977- 86012-3-7

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إصدار جديد متوفر الآن

حمل نسختك PDF

ecss.com.eg

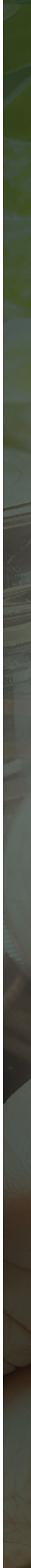

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

/ecsstudies

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo